مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

ALECSO

وثيقة منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية

٣٣

الأدلة والمعلومات

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

ALECSO

وثيقة منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية

٣٣

الأدلة والمعلومات

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية

وثيقة منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ

١٠٤ ص ؛ ١٧*٢٤ سم.

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

رقم الإيداع : ٢٥٢١٢/ ١٤٤٦ هـ

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٤٤٤-٨١-٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

هذه الطبعة **إهداء من المجمع**، ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بسم الله الرحمن الرحیم

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

فهرس المحتويات

الموضـوع	الصفحة
كلمة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.	٨
أولًا: تعريف عام بالمشروع.	١١
ثانيًا: الإطار النظري لمنظومة السياسات اللغوية.	١٧
ثالثًا: المشروعات المماثلة والدراسات السابقة.	٢٩
رابعًا: منهجية جمع القرارات وتحليلها.	٤١
خامسًا: هيكلة تقارير انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي في الدول العربية.	٥٧
سادسًا: هيكلة التقرير النهائي للمشروع.	٦١
سابعًا: الاستدامة وسبل تطوير العمل.	٦٥
ثامنًا: إحصائيات وأرقام.	٦٧
المراجع	٧٥
الملاحق	٧٧
شكر وتقدير	١٠٣

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كلمة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

اللغـة مقـوم رئيـس مـن مقومـات هويـة الأفـراد والأمـم، ومـن المنطـق ألا يوجـد مجتمـع بشـري متحضـر دون أن يكـون لديـه تدبـير لغـوي معـين. وفي ظـل التنافـس الحضـاري الثقـافي الـذي تعيشـه الأمـم، فـإن مـن المهـم الوقـوف عنـد الأسـس الـتي تقـوم عليهـا الحضـارات والثقافـات، ومـن أهمهـا: (الأسـاس اللغـوي).

وقـد كانـت الـدول العربيـة واعيـة بهـذه المعطيـات، ومدركـة لتحدياتهـا، فعملـت – منـذ وقـت مبكـر – علـى سـنّ الأنظمـة، وسـكّ القـرارات، وبنـاء السياسـات اللغويـة الـتي تحفـظ للشـعوب العربيـة هويتهـا، وتعـزّز تميّزهـا، وتُعلـي مكانتهـا؛ حيـث قامـت الـدول العربيـة بجهـود حثيثـة، تظافـرت فيهـا جهـود المؤسسـات الرسـمية ومكونـات المجتمـع المدنيـة للحفـاظ علـى بقـاء اللسـان العـربي، واسـتقلالية الإنسـان العـربي، بمـا يملـك مـن إرث حضـاري معـرفي يمتـد لعشـرات القـرون.

ويـأتي ضمـن سـياق بنـاء السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة قـرار تأسـيس (مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة)، فإنشـاء المجمـع جـزء مـن السياسـة اللغويـة للمملكـة العربيـة السـعودية؛ حيـث إنـه جـاء في قـرار تأسيسـه الصـادر مـن مجلـس الـوزراء أن مـن مهـام المجمـع: «وضـع السياسـات، والإسـتراتيجيات، والخطـط، والبرامـج المتعلقـة بنشـاط اللغـة العربيـة».

و(مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة) معـنيّ بإجراء الدراسـات والبحوث ونشـرها، وإصـدار التقاريـر الدوريـة عـن حالـة اللغـة العربيـة ومؤشـراتها، والإسـهام في رقمنـة المخطوطـات. وقـد قـام بالعمـل علـى تنفيـذ مشـروع: (منظومـة السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة)، وتقـوم فكرتـه علـى جمـع السياسـات اللغويـة المعلنـة، الصـادرة مـن جهـات رسـمية في الـدول العربيـة، منـذ عـام (١٩٩٠م) إلى عـام (٢٠٢٢م)، وتصنيـف هـذه القـرارات وفقًـا لمجالاتهـا، وتواريـخ إصدارهـا، ونحـو ذلـك. ويتضمـن المشـروع إطـلاق منصـة رقميـة تتيـح هـذه البيانـات للباحثـين والمختصـين للاطـلاع علـى القـرارات كافـة. ومـن أبـرز مخرجاتـه: إطـلاق تقريـر عـام عـن وضـع السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة؛ سـعيًا إلى مراجعـة الواقـع، واستشـراف المسـتقبل، إضافـةً إلى إقامـة نـدوة دوليـة لمناقشـة هـذه المعطيـات.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وتُمثّل هذه الوثيقةُ الإطارَ النظري للمشروع؛ إذ إنها تستهدف التعريف العام بالمشروع، وبيان إطاره المنهجي، واستعراض بعض المشروعات والدراسات السابقة، وتستعرض المنهجية المتبعة في جمع القرارات وتحليلها، والتعريف بدراسات الحالة المتصلة بالمشروع وهيكلتها، وبيان إطار التقرير النهائي للمشروع، وسبل استدامته.

إننا نؤمن أن التخطيط اللغوي المنهجي يبدأ من سبر الواقع، وقراءته بدقة، ودراسة المعطيات، وفقًا لمنهجيات علمية دقيقة؛ سعيًا إلى استشراف المستقبل وتوجيهه، وتوخيًّا لبناء سياسات وخطط لغوية متناغمة مع الواقع، بما يحمل من مستجدات وتحديات، وتنافس مع اللغات الكبرى في العالم.

ونأمل أن يكون هذا العمل خطوة مثمرة لخدمة التخطيط لمستقبل لغوي عربي مشرق، وأن يكون هذا العمل لبنة مساندة لسلسلة الأعمال التي يقوم بها مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في مجال التخطيط والسياسات اللغوية، مثل مشروع: (مؤشر اللغة العربية)، و(حالة تعليم اللغة العربية في العالم)، و(بناء السياسات والمعايير والمؤشرات اللغوية) وغيرها.

ويأتي هذا المشروع ضمن التعاون القائم بين: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، وفي سياق عدة أعمال يتكامل فيها المجمع مع المنظمة. فلمعالي مديرها العام وافر الشكر والتقدير، والشكر ممتد للجنة الوطنية؛ نظير تعاونهم الكريم، ويسعد المجمع دائمًا – ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء – بالعمل على تعزيز استخدام اللغة العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام

أ. د. عبد الله بن صالح الوشمي

أولًا
تعريف عام بالمشروع

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أولًا: تعريف عام بالمشروع

يهدف مشروع (منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية) إلى بناء منظومة بيانات متكاملة عن السياسات اللغوية في البلاد العربية، بصيغة تجعلها متاحة للباحثين والمهتمين وصناع القرار، وقابلة للتطوير والاستدامة. وللمشروع أهمية بالغة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، تلخصها الأهداف التالية:

- التوعية بأهمية السياسات اللغوية التي تمثل: القرارات، والأنظمة الصريحة والمعلنة، وأوعيتها الرئيسة، وبث الوعي لدى الجمهور وصناع القرار والمتخصصين بشأن أهمية تعزيز الوجود النظامي للغة، وأثر ذلك في الواقع اللغوي المعاش.
- إتاحة مدونة القرارات للباحثين والمتخصصين والمعنيين بالسياسات اللغوية وصانعي قراراتها؛ لتيسير الاطلاع على الجوانب المتعلقة بالسياسات اللغوية النظامية الصريحة، وتكوين قاعدة بيانات رئيسة يبنى عليها في المستقبل؛ لتطوير العمل في اتجاهات مختلفة.
- تيسير التنسيق والتكامل بين الدول العربية في هذا الصدد، وبيان ما يوجد بين البلدان العربية من وجوه الشبه والاختلاف في السياسات اللغوية؛ لجعل التعاون والتوجه الإستراتيجي الموحد ممكنًا في المستقبل.
- الكشف عما يواجه السياسة اللغوية في البلدان العربية من تحديات، سواء على مستوى رسم السياسات اللغوية أو تطبيقها، وإبراز العوامل المؤثرة في ذلك، مع مناقشة ما تتسم به البلدان العربية المختلفة من خصوصيات (ثقافية، ولغوية، وديموغرافية) مؤثرة في سياساتها اللغوية.

وتشمل المنظومة ما يلي:

١. جمع البيانات وتصنيفها: ويشمل ذلك جمع ما يمكن الحصول عليه من القرارات المتعلقة بالسياسات اللغوية الصادرة عن الجهات الرسمية الحكومية في الدول التابعة لجامعة الدول العربية كافة، مع التركيز على القرارات الصادرة منذ عام (١٩٩٠م) حتى نهاية عام (٢٠٢٢م)، ومحاولة استقصاء جميع ما صدر من قرارات خلال هذه المدة، وعدم إهمال ما

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

صـدر قبلهـا، وجمـع مـا يتيسـر الحصـول عليـه بحسـب الإمـكان.

٢. تحليل البيانات كميًّا وكيفيًّا: حيث يتضمن المشروع تحليلًا كميًّا وكيفيًّا للقرارات كافة المجموعة في تقارير خاصة بكل بلد على حدة، ثم في تقرير إجمالي يتضمن تحليلًا لواقع السياسات اللغوية في جميع البلدان المشمولة في المشروع.

٣. تهيئـة البيانـات والتقاريـر للنشـر: ويتضمـن النشـر الرقـمي، وذلـك ضمـن قاعـدة بيانـات رقميـة مخصصـة لذلـك، ونشـر نسـخة ورقيـة مـن التقريـر الختـامي تـوزع علـى الجهـات ذات العلاقـة، مـع نشـر أبـرز نتائجـه ومخرجاتـه في وسـائل الإعـلام المناسـبة. وفي ختـام المشـروع سـتعقد نـدوة دوليـة؛ لمناقشـة مخرجـات المشـروع وتوصياتـه.

الشكل (١) مراحل المشروع والمخرجات الخاصة بكل مرحلة

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **المرحلة الأولى:** إعداد الإطار النظري لمنظومة السياسات اللغوية، وتحديد منهجية جمع البيانات. والتقرير الحالي هو المُخرج النهائي لهذه المرحلة، ويتضمن تفاصيل المشروع كافة (النظرية، والمنهجية)، وخطة تنفيذها.
- **المرحلة الثانية:** وتمثل المرحلة الأولى من مراحل العمل الميداني، وفيها جُمعت القرارات المطلوبة بحسب ما ذكر أعلاه، مع تصنيفها، ورفعها على منصة رقمية. وسيرد في ثنايا هذا التقرير بيان تفصيلي للقرارات التي جُمِعت، وتوصيف لآلية جمعها وتصنيفها، وشرح لآلية عمل المنصة، وطريقة رفع القرارات عليها.
- **المرحلة الثالثة:** بناء وصف موجز لكل قرار من القرارات المجموعة في المرحلة السابقة، وكتابة تقرير خاص بكل بلد على حدة، يمثل كل تقرير منها دراسة حالة تتضمن تحليلًا كميًّا وكيفيًّا لجميع القرارات المجموعة في كل بلد من البلدان المشمولة في المشروع، ويتضمن التقرير الحالي التصور المنهجي الموحد لآلية التحليلين الكمي والكيفي.
- **المرحلة الرابعة:** كتابة تقرير إجمالي يتضمن دراسة حالة عن السياسات اللغوية في البلدان العربية المختلفة بناء على ما جُمِع في كل بلد على حدة، واستخلاص أبرز ما تم التوصل إليه من نتائج، مع رصد تأثيرها في الواقع اللغوي، واستكشاف معوقات التطبيق والتحديات التي تواجه البلدان المختلفة وخصوصياتها من هذه الناحية، بالإضافة إلى استعراض جوانب التحسين، وتعزيز الوجود النظامي للغة العربية. وتتضمن هذه الوثيقة توصيفًا للمنهجية المعتمدة في كتابة التقرير النهائي.
- **المرحلة الخامسة:** نشر منظومة القرارات التي جُمِعت وتسويقها، ونشر التقرير الختامي، بعد تحكيمه، وإثرائه بكلمات متعلقة بالمشروع من شخصيات اعتبارية محليًّا وعربيًّا، ثم نشره وإيصاله إلى الجهات المعنية بالمشروع، مع تهيئة بعض نتائج التقرير إلى مواد يمكن الاستفادة منها في وسائل التواصل الاجتماعي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **المرحلة السادسة والأخيرة:** إقامة ندوة دولية عن المشروع، ومناقشة مخرجاته وتوصياته.

وتتولى تنفيذ المشروع لجنة علمية وإدارية مركزية، وفرق ميدانية، وأما اللجنة المركزية فتتكون من مجموعة من الخبراء في اللسانيات التطبيقية، وفريق مختص بالجوانب التقنية والإدارية، وتتكون الفرق الميدانية من الباحثين في الميدان، وهم في الحد الأدنى باحث لجمع البيانات، وآخر لتحليلها في كل بلد من البلدان العربية الاثنتين والعشرين، مع زيادة عدد الباحثين الميدانيين بحسب ظروف كل بلد. وتولت اللجنة المركزية وضع الإطار النظري للمشروع ومنهجية تنفيذه، واختيار الفرق الميدانية في البلدان المشمولة بالمشروع، وشرح متطلبات المشروع وإطاره النظري للفرق العاملة في الميدان، وتتابع العمل الميداني في جمع البيانات، وفرز النتائج وتصنيفها بحسب معايير التصنيف أولًا بأول، وتتعاون كذلك مع فرق البحث الميداني؛ بكتابة تقارير دراسات الحالة الخاصة بكل بلد على حدة، إضافةً إلى إعداد التقرير النهائي الشامل عن السياسات اللغوية في البلدان العربية كافة، وكذلك إعداد الدليل الإجرائي لآلية عمل المنظومة ومكوناتها، والخطوات المنهجية لإتمام العمل.

وأما الفرق الميدانية في البلدان المختلفة فتتولى جمع البيانات من المصادر المناسبة وفقًا للمحددات النظرية والمنهجية التي أعدَّتها اللجنة المركزية والمبينة في الإطار النظري للمشروع، وإعداد دراسات الحالة عن كل بلد على حدة؛ بالتنسيق والتعاون مع أعضاء اللجنة المركزية للمشروع.

ثانيًا
الإطار النظري لمنظومة السياسات اللغوية

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ثانيًا: الإطار النظري لمنظومة السياسات اللغوية

يتضمن هذا القسم تأطيرًا للجوانب النظرية للمشروع، بدءًا بشرح موجز عن مفهوم السياسة اللغوية، وما يتضمنه من أنواع معلنة وضمنية، ثم تقديم بعض المعلومات الرئيسة عن الدول المشمولة بالمشروع، لا سيما ما يتعلق بما بينها من تفاوت من ناحية المنزلة الدستورية للغة العربية، وانتهاءً بتحديد مفصل لأنواع القرارات التي ستُجمَع في المشروع.

١- مفهوم السياسة اللغوية:

إن الهدف الأساس من هذا المشروع - كما ذكر في التعريف الموجز أعلاه - هو تكوين منظومة بيانات شاملة تجمع كل القرارات المعبرة عن سياسة لغوية؛ لرصد واقع السياسات اللغوية في الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية. والسياسة اللغوية علم له علاقة بعدد من الميادين المعرفية (كعلم اللسانيات التطبيقية، وعلم اللسانيات الاجتماعية)، وله اتصال وثيق بعلم التخطيط اللغوي، وهدفه سنُّ قرارات وتشريعات ولوائح؛ من أجل تنظيم العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية. وقد تعددت تعريفات هذا العلم؛ نظرًا إلى طبيعته النظرية والتطبيقية، إذ إنه لا يقتصر على رسم السياسات والأنظمة فقط، بل يتعدى ذلك إلى أهداف هذه السياسات وانعكاساتها على أرض الواقع (Lo Bianco, 2001، وللاطلاع على مناقشة موجزة لمفهوم السياسة اللغوية، انظر: المحمود، ٢٠١٨م). وقد استعرض ديفيد جونسون (Johnson, 2013) عددًا من التعريفات لمفهوم السياسة، ثم قدم التعريف الموسع التالي: «السياسة اللغوية هي آلية سياسة للتأثير في بنية اللغة، أو وظيفتها، أو استعمالها، أو اكتسابها»، وتتضمن:

١. **القرارات الرسمية:** وغالبًا ما تصدر في شكل وثائق مكتوبة، تهدف إلى سن تغيير معين في شكل اللغة، أو وظيفتها، أو استعمالها، أو اكتسابها، على نحو يمكن أن يؤثر في الفرص الاقتصادية، أو السياسية، أو التعليمية.

٢. **الآليات الضمنية، والمضمرة، وغير الرسمية:** الموجودة بحكم الواقع، والمرتبطة بالمعتقدات والممارسات اللغوية، التي لها سلطة تنظيم الاستعمالات والتفاعلات اللغوية داخل الجماعات، وفي المدارس، وأماكن العمل.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٣. **العمليات والمنتجات:** التي تقودها مجموعات متنوعة من أجهزة صنع السياسة اللغوية عبر طبقات متعددة من إنشاء السياسات، وتأويلها، والتفاعل معها، ثم تحقيقها.

٤. **النصوص والخطابات:** المتصلة بالسياسة عبر سياقات وطبقات متعددة من النشاط السياسي، المؤثر في الإيديولوجيات والخطابات المرتبطة بسياق بعينه (Johnson, 2013,p.9).

- وبناءً على هذا التعريف قدم جونسون (Johnson, 2013, p.10) إطارًا يبين من خلاله أنواع السياسات اللغوية بناء على عدد من الثنائيات التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (١) أنواع السياسات اللغوية

المنشأ	**سياسة نزولية**، تنشأ من القمة، ويضعها شخص، أو جهاز حاكم، أو رسمي.	**سياسة صعودية**، تنشأ من القاعدة، بواسطة الجماعة اللغوية ولأجلها.
الوسائل والغايات	**معلنة:** معبر عنها تعبيرًا معلنًا في نصوص سياسية، أو مكتوبة، أو شفوية.	**خفية:** مخفاة عمدًا، وهي إما متواطأ عليها في المستوى الأعلى، أو توجه رافض في المستوى الأدنى.
التوثيق	**صريحة:** موثقة رسميًا في نصوص مكتوبة أو منطوقة تمثل السياسة.	**ضمنية:** تحدث من دون نصوص رسمية تمثل السياسة، أو بالرغم من وجودها.
بالقانون أو بالممارسة	**بحكم القانون:** سياسة (بالقانون)، موثقة رسميًا بالكتابة.	**بحكم الواقع:** سياسة (بالممارسة)، وتشير إلى كل مما ينتج محليًا من السياسات التي تنشأ من دون السياسات التي تكون (بالقانون)، أو بالرغم منها، وقد تعكس ممارسات الأمر الواقع السياسات القانونية أو لا تعكسها.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

توضـح التقسـيمات أعـلاه مـدى التعقيـد والتداخـل والتنـوع الـذي يطـال مفهـوم السياسـة اللغويـة، ولهـذا فالمشـروع الحـالي سـيقتصر علـى رصـد السياسـات القانونيـة الصريحـة والمعلنـة فقـط، الـتي تتطلـب وجـود وثيقـة رسـمية تمثـل قـرارًا صـادرًا عـن جهـة مرجعيـة تملـك الصلاحيـة القانونيـة لإصـدار القـرار، أو الإلـزام بـه فيمـا يخـص أي جانـب مـن جوانـب الواقـع اللغـوي، وسـيتم لاحقًـا الحديـث بشـكل مفصـل عـن هـذا النـوع مـن السياسـات (الرسـمية، والصريحـة، والمعلنـة)، مـع ذكـر أقسـامها، وإيـراد مثـال واقعـي لـكل قسـم.

٢- الـدول المشمولـة بالمشـروع:

يقتصـر المشـروع علـى جمـع القـرارات الـتي تمثـل سياسـات لغويـة صريحـة ومعلنـة، وصـادرة في شـكل وثائـق رسـمية مكتوبـة في الكيانـات السياسـية الممثلـة بالـدول الأعضـاء في جامعـة الـدول العربيـة، وتضـم هـذه الـدول اثنتـين وعشـرين دولـة تتبايـن في: أحجامهـا الجغرافيـة، ووزنهـا السـياسي، والاقتصـادي، والديموغـرافي، وواقعهـا اللغـوي. ويقـدم الجـدول التـالي قائمـة بهـذه الـدول مرتبـة بحسـب تاريـخ انضمامها إلى الجامعـة، مـع تقديـم بعـض المعلومـات عـن كل دولـة مـن ناحيـة مسـاحتها الإجماليـة، وعـدد سـكانها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٢) الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

الرقم	الدولة	المساحة [٢]	عدد السكان	سنة الانضمام [١]
١	جمهورية مصر العربية	٩٩٥,٤٥٠	١٠٧,٤٨٧,٣٤٠	١٩٤٥
٢	المملكة العربية السعودية	٢,١٤٩,٦٩٠	٣٦,٢٤٨,٨٩٦	١٩٤٥
٣	جمهورية العراق	٤٣٤,٣٢٠	٤٢,٦٥٥,١٨٩	١٩٤٥
٤	الجمهورية العربية السورية	١٨٣,٦٣٠	١٨,٦٥٢,١٨١	١٩٤٥
٥	الجمهورية اللبنانية	١٠,٢٣٠	٦,٧٤٨,٦١٤	١٩٤٥
٦	المملكة الأردنية الهاشمية	٨٨,٧٨٠	١٠,٤٦٧,٣١٩	١٩٤٥
٧	الجمهورية اليمنية	٥٢٧,٩٧٠	٣١,٥٩٤,٥٠٠	١٩٤٥
٨	دولة ليبيا	١,٧٥٩,٥٤٠	٧,١١٧,٣٣١	١٩٥٣
٩	جمهورية السودان	١,٧٦٥,٠٤٨	٤٦,٦١٥,٤٠١	١٩٥٧
١٠	المملكة المغربية	٧١٠,٨٥٠	٣٨,٠٥٧,٣٥٨	١٩٥٨
١١	الجمهورية التونسية	١٥٥,٣٦٠	١٢,١٤١,٦١٨	١٩٥٨
١٢	دولة الكويت	١٧,٨٢٠	٤,٤٣٧,٣٩٧	١٩٦١
١٣	الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	٢,٣٨١,٧٤٠	٤٥,٩٦٠,٦٣٨	١٩٦٢
١٤	مملكة البحرين	٧٦٠	١,٨٦٦,٤٢٨	١٩٧١
١٥	دولة قطر	١١,٦١٠	٣,٠١٠,٢٧٣	١٩٧١

(١) بيانات تاريخ الانضمام مأخوذة من موقع الجامعة العربية على الرابط التالي:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/aboutlas/Pages/HistoricalOverView.aspx

(٢) جميع المعلومات المتعلقة بالمساحة وعدد السكان مأخوذة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٠م، من موقع (worldmeters)، على الرابط التالي: https://web.archive.org/web/20190712034700/https://www.worldometers.info/، وستعدل الأرقام والبيانات وفقًا للمصادر الرسمية في التقرير النهائي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

م	الدولة	المساحة [٢]	عدد السكان	سنة الانضمام [١]
١٦	سلطنة عمان	٣٠٩,٥٠٠	٥,٤٥٩,٤٩٧	١٩٧١
١٧	الإمارات العربية المتحدة	٨٣,٦٠٠	١٠,٢٠٣,٨٣١	١٩٧١
١٨	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	١,٠٣٠,٧٠٠	٤,٩٨٢,٤٨٨	١٩٧٣
١٩	جمهورية الصومال الفيدرالية	٦٢٧,٣٤٠	١٧,١٠٦,٠٣١	١٩٧٤
٢٠	دولة فلسطين	٦,٠٢٠	٥,٢٢٧,١٩٣	١٩٧٦
٢١	جمهورية جيبوتي	٢٣,١٨٠	١,٠٢٥,٩٢٧	١٩٧٧
٢٢	الاتحاد القُمُري	١,٨٦١	٩١٩,٣٧٨	١٩٩٣
	المجموع	١٣,١٨٦,٢١٩ كلم٢	٤٥٧,٩٨٤,٨٢٨ نسمة	

وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية تشترك جميعها في اعتبار اللغة العربية لغة رسمية، فإنه يوجد بينها بعض التفاوت من هذه الناحية؛ فيقسم عبد العلي الودغيري (٢٠١٣م) الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى ثلاث فئات من ناحية الوضع الدستوري للعربية فيها.

الجدول (٣): فئات الدول الأعضاء في الجامعة العربية من ناحية المنزلة الدستورية للعربية فيها

الفئة	الدول
العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة (١٤ دولة)	اليمن، وعمان، والسعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، والأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، ومصر، وليبيا، وتونس.
التمسك بالعربية لغة رسمية وحيدة، مع الاعتراف بلغات وأشكال تعبيرية أخرى غير العربية (٣ دول)	العراق (الكردية) والمغرب (الأمازيغية) والجزائر (الأمازيغية)

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الفئة	الدول
النص على التعددية اللغوية في الدستور (٥ دول)	السودان (الإنجليزية)، وموريتانيا (الفرنسية)، والصومال (الفرنسية)، وجيبوتي (الفرنسية)، وجزر القمر (الفرنسية، والقمرية).

وكما ذكر أعلاه، فإن من أهداف المشروع الحالي: إجراء دراسات حالة في كل دولة من دول الجامعة العربية على حدة، وسيتضمن ذلك بطبيعة الحال إبراز ما بين هذه الدول من تفاوت وتباين في سياساتها اللغوية، بناءً على رصد شامل لكل ما يمكن جمعه من الوثائق، بدءًا بالدساتير، ومرورًا بجميع أنواع القرارات السياسية والإدارية المتعلقة بهذا الموضوع. ومن النقاط الجديرة بالذكر في هذا الصدد: أن السياسات اللغوية والقرارات المعبرة عنها – بدءًا من الدساتير فما دونها – عُرْضةٌ للتغير والتبدل المستمر دائمًا، وذلك بحسب ما يطرأ على الواقع اللغوي من تغيرات وتحولات. ومن أمثلة ذلك: أن السودان وموريتانيا قد ذكرتا في الجدول (٣) أعلاه ضمن دول الفئة الثالثة التي تنص دساتيرها على التعددية اللغوية للدولة، وقد يصح ذلك في دساتير صدرت في مراحل معينة دون غيرها؛ فدستور موريتانيا – مثلًا –الصادر باللغة الفرنسية عام (١٩٦١م) بعد الاستقلال كان ينص على أن الفرنسية هي اللغة الرسمية، وأن العربية لغة وطنية، ثم تغير ذلك في دستور عام (١٩٩١م)، الذي ينص على أن العربية هي اللغة الرسمية، إلى جانب بعض اللغات الوطنية الأخرى (للتفصيل، انظر: الودغيري، ٢٠١٣م)، ولذا فإنه من المهم أن يعكس المشروع ما يطال السياسات اللغوية من تغير وتبدل سواء في مستوى الرصد للقرارات، أو في مستوى دراسات الحالة. وسيوضح القسم التالي بعض التفصيلات المهمة في أنواع القرارات التي ستُجمَع في المشروع.

٣- أنواع القرارات التي ستُجمَع في المشروع:

- يستهدف المشروع جمع البيانات المتعلقة بالسياسات اللغوية الصريحة فقط، التي تتمثل في وثائق رسمية مكتوبة، ولهذا النوع من السياسات درجات ومستويات متعددة؛ فقد تكون بمثابة سياسات لغوية شاملة ومتكاملة تتمثل في وجود وثيقة مستقلة خاصة بالسياسة اللغوية في جميع جوانبها وأبعادها المختلفة بالنسبة إلى كيان سياسي معين، وكل ما يتصل بذلك من

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مبادرات وأهداف وبرامج، ولا يوجد إلا قلة من الدول التي لديها مثل هذا النوع من السياسات اللغوية الشاملة، ومنها: أستراليا، التي أصدرت سياسة لغوية خاصة ومستقلة باسم: (السياسة الوطنية للغات/National policy on languages, ١٩٨٧) (Bianco)، وللاطلاع على تتبع مفصل لهذه السياسة، انظر: المحمود، ٢٠١٥م). ومن الدول التي لها سياسات لغوية شبيهة بذلك: سويسرا، التي أصدرت في عام (٢٠١٠م) القانون الفيدرالي للغات الوطنية (Matyja, ٢٠٢٠).

ولا توجد سياسة لغوية شاملة بهذا المعنى لأيٍّ من الدول الأعضاء في الجامعة العربية، ولكن هذا لا يعني عدم وجود قرارات جزئية تتعلق بجانب معين ومخصوص من جوانب الواقع اللغوي، وسنستعمل في هذا المستوى الجزئي من السياسات اللغوية الصريحة مصطلح (القرار)؛ لأنه أشمل المصطلحات، وأكثرها عمومية، ويشمل مستويات مختلفة من التشريعات والأنظمة التي تحتوي على: الدساتير، والمراسيم، والأوامر، والتوجيهات، والتعاميم، واللوائح، والأحكام القضائية، والأنظمة الإدارية ونحوها، وهذه القرارات بمستوياتها المختلفة يمكن تقسيمها إلى نوعين؛ أولهما: يمثل القرارات المستقلة، أو المباشرة التي تصدر - ابتداءً وقصدًا - بخصوص أمر لغوي بعينه، وثانيهما: القرارات العَرَضية، أو غير المباشرة، التي يُتناول فيها الجانب اللغوي عرضًا في بعض المواد ضمن وثيقة نظامية تتعلق بأمر أكثر عمومية وشمولًا، وسنذكر مثالًا واحدًا على كل نوع من هذين النوعين، كما هو موضح في الجدول (٤) أدناه، ويوجد النص الكامل للقرارين في الملحقات.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٤) مثالان لنوعي القرارات المستقلة والعرضية

رقم القرار	عنوان القرار	بلد الإصدار	جهة الإصدار	مجال القرار	نوعه
٩٤-٥٠	تدعيم التعريب في الإدارة.	تونس	وزير الصحة	الصحة	قرار مستقل
المادة التاسعة م/٥١	تضمن نظام العمل المادة التالية: اللغة العربية هي الواجبة الاستعمال في البيانات والسجلات والملفات وعقود العمل وغيرها مما هو منصوص عليه في هذا النظام، أو في أي قرار صادر تطبيقًا لأحكامه، وكذلك التعليمات التي يصدرها صاحب العمل لعماله. وإذا استعمل صاحب العمل لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية في أي من الحالات المذكورة، فإن النص العربي هو المعتمد دون غيره	السعودية	مرسوم ملكي	العمل	قرار عرضي

فالمثال الأول هو منشور صادر من وزير الصحة التونسي برقم: (٩٤/٥٠)[٣]، وتاريخ (١٩٩٤/٦/٩م)، وينص على: «إيلاء اللغة العربية، بوصفها اللغة الرسمية للمؤسسات الدستورية وهياكل الإدارة التونسية، مزيدًا من العناية في المصالح الإدارية، والمنشآت العمومية، والمحيط العام»، ويتضمن بعض التوجيهات المتعلقة بهذا الصدد. وهذا كما هو بين، يمثل القرارات المستقلة والمباشرة التي تصدر بشأن أمر لغوي ابتداءً وقصدًا، وهو ينتمي إلى فئة التعاميم الصادرة في مستوى الوزارات، وأما المثال الثاني فهو نظام العمل في المملكة العربية السعودية، وهو مرسوم ملكي بشأن نظام العمل، ولم يُتطرق فيه إلى الشأن اللغوي إلا في مادة واحدة من مواده،

(٣) يمكن الحصول على المنشور من خلال الرابط التالي:
http://www.santetunisie.rns.tn/ar/2016-07-27-18-23-10/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9?start=24، وسيدرج ضمن مرفقات هذه الوثيقة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ذكر نصها في الجدول (٤) أعلاه. وكما هو واضح، فإن النظام يتعلق بأمر أكثر عمومية وشمولية من الجانب اللغوي، وإنما ذكر فيه الجانب اللغوي عرضًا؛ فهو نموذج ممثل لما سمي بـ (القرارات العرضية)، وسيتناول المشروع جمع هذين النوعين من القرارات، والتفاصيل المتعلقة بطريقة ترميز هذين النوعين من القرارات، التي ستذكر في القسم الخاص بالمنهجية لاحقًا.

وكما هو معلوم، فإن القرارات قد تكون عرضة للتغير والتبدل والتعديل؛ إذ قد تصدر وثيقة تعبر عن سياسة لغوية معينة، ثم يصدر ما ينقضها، أو يعدلها بعد ذلك، وقد يكون هذا الأمر في مستوى الدساتير - كما ذكر أعلاه - أو في أي مستوى من المستويات دونه مما يندرج ضمن مفهوم (القرار) بمعناه الواسع الذي وضحناه أعلاه، ويتطلّب اكتمال البيانات رصد هذا النوع من القرارات التي طالها أي شكل من أشكال التعديل، أو التغيير بحسب الإمكان، ويوضح الجدول (٥) أدناه مثالًا لهذا النوع من القرارات.

الجدول (٥) مثال لقرار مستقل معدل

رقم القرار	عنوان القرار	بلد الإصدار	جهة الإصدار	مجال القرار	نوعه
٩١-٠٥	تعميم استعمال اللغة العربية	الجزائر	رئيس الجمهورية	الإدارة	قرار مستقل معدَّل بالقرار ذي الرقم: ٩٦-٣٠
٩٦-٣٠	تعميم استعمال اللغة العربية	الجزائر	رئيس الجمهورية	الإدارة	قرار مستقل يعدّل القرار ذا الرقم: ٩١-٠٥

فالقرار الأول مرسوم رئاسي صادر برقم: (٩١-٠٥)، وتاريخ (١٩٩١/١/١٦م[٤])،

(٤) يمكن الحصول على النص الكامل للقانون من خلال الرابط التالي:
https://www.commerce.gov.dz/reglementation/loi-n-deg-91-05، وسيُرفَق ضمن ملحقات هذه الوثيقة.

(٥) يمكن الحصول على النص الكامل للأمر من خلال الرابط التالي:
https://www.commerce.gov.dz/reglementation/ordonnance-n-deg-96-30، وسيُرفَق ضمن ملحقات هذه الوثيقة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ويمثـل قـرارًا مسـتقلًا بنـاءً علـى التعريـف المذكـور أعـلاه، يخـص تعميـم اسـتعمال اللغـة العربيـة في الجزائـر، ولكنّـه عُـدِّل بأمـر لاحـق صـادر مـن رئيـس الجمهوريـة برقـم: (٩٦-٣٠)، وتاريـخ (١٩٩٦/١٢/٢١م)، وسـترصد مثـل هـذه التعديـلات والتغيـيرات بطريقـة سـتوضح لاحقًـا أثنـاء الحديـث عـن المنهجيـة المتبعـة في جمـع البيانـات، باسـتعمال هـذه الأمثلـة المذكـورة ذاتهـا.

فهذه الأمثلة للقرارات (المستقلة، والعرضية، والمعدلة) تحيط بأنواع القرارات التي ستُجمَع في هذا المشروع الحالي، وكما توضح هذه الأمثلة المعروضة، فإن هذه القرارات بأنواعها المختلفة يمكن أن تصدر عن جهات متباينة بحسب التنظيمات الإدارية في كل دولة، ولا يمكن حصر جميع الجهات التي تصدر عنها مثل هذا القرارات، ولكن يمكن من حيث المبدأ الانطلاق من القائمة أدناه، وتعديلها بحسب تطور العمل:

أ. المراسيم والأوامر الملكية، أو الرئاسية.
ب. مجالس الشورى، والمجالس النيابية.
ج. مجالـس الـوزراء (المجلـس، والرئيـس، والنائـب، وديـوان الرئاسـة، والأمانـة العامـة).
د. الوزارات (الوزراء، ووكلاء الوزارات، والإدارات العامة في الوزارات).
هـ. مجالس القضاء والمحاكم.
و. الهيئات والمؤسسات الحكومية المستقلة.
ز. إمارات المناطق، وأمانات المدن، والبلديات.
ح. مديريات الأمن وقيادات الجيش.
ط. المجامع اللغوية.
ي. الجامعات.

ويركـز جمـع البيانـات علـى القـرارات الـتي صـدرت منـذ عـام (١٩٩٠م) حـتى نهايـة عـام (٢٠٢٢م)، ومحاولـة الاسـتقصاء في هـذه المـدة مـا أمكـن، مـع عـدم إهمـال مـا سـبق مـن قـرارات، وجمـع مـا أمكـن الحصـول عليهـا منهـا.

ثالثًا
المشروعات المماثلة والدراسات السابقة

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ثالثًا: المشروعات المماثلة والدراسات السابقة:

من المهم الاطلاع على ما سبق من مشروعات مماثلة للمشروع الحالي، وعلى الدراسات المنشورة عن السياسات اللغوية في البلدان العربية؛ للاستفادة منها في تحديد محتوى البيانات التي ستُجمَع، والفجوات الموجودة في المشروعات السابقة، مع بيان وجوه التميز للمشروع الحالي، وللاستفادة منها أيضًا في كتابة التقارير التي سيتضمنها المشروع عن واقع السياسات اللغوية في البلدان العربية. ويقصد بالمشروعات المماثلة هنا: المشروعات التي حاولت جمع القرارات اللغوية ورصدها، وبناء منظومة متاحة للعموم سواء مع تقديم تحليل لها أو من دونه، وسواء أكانت باللغة العربية أم بغيرها من اللغات على مستوى العالم، وأما الدراسات السابقة فيقصد بها: الدراسات المنشورة المتعلقة بالسياسات اللغوية في العالم العربي على وجه التحديد، وقد جمع فريق العمل ما أمكن الوصول إليه من مشروعات مماثلة ودراسات سابقة في ملف خاص معد لهذا الغرض، وسنواصل الاطلاع على ما يتاح من أدبيات ومشروعات لها علاقة بهذا المشروع حتى نهايته، وكتابة التقرير النهائي.

وكما ذكر أعلاه، فلم تكتف اللجنة العلمية لهذا المشروع بالاطلاع فقط على المشروعات المماثلة عن السياسات اللغوية للغة العربية، بل تم البحث عن كل ما يمكن أن يشابه المشروع الحالي بوجه من الوجوه، ويمكن أن يستفاد منه في جانب من جوانبه؛ ولتحقيق هذا الغرض، اتُّخِذَت الإجراءات التالية:

- البحث عن كل المشروعات التي حاولت جمع واستقصاء السياسات اللغوية المتعلقة باللغة العربية سواء في بلد عربي معين، أو أكثر من بلد، وسواء كانت صادرة عن جهة رسمية، أو جهود فردية خاصة.
- البحث عن كل المشروعات التي حاولت جمع واستقصاء السياسات اللغوية المتعلقة بلغات غير اللغة العربية، وقد وُسِّعَت دائرة البحث لتشمل كل اللغات الممكنة، ولكن خُصِّصَ أيضًا البحث عن المشروعات المتعلقة بلغات بعينها، وهي: (الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية)، وقمنا بالبحث في محركات البحث عن هذه اللغات الثلاث باللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، واللغة الإسبانية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- قمنا بالبحث عن السياسات اللغوية في البلدان التي تمتاز بالتعددية اللغوية كالبلدان الأوروبية، والهند، والفلبين، والبلدان الأمريكية الجنوبية، والبلدان الإفريقية.
- قمنا بالبحث في محركات البحث التالية: المكتبة الرقمية السعودية، ومكتبة جامعة أوتاوا الكندية، وقوقل (Google)، وقوقل الباحث العلمي (Google scholar).
- شملت عملية البحث الكلمات المفتاحية التالية: السياسة / السياسات اللغوية، مدونة السياسات اللغوية، قرارات اللغة العربية، قائمة قرارات / سياسات / لوائح / أنظمة. وما يقابل هذه الكلمات باللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، واللغة الإسبانية.

وبعد البحث في المشروعات السابقة المشابهة للمشروع الحالي، يمكن القول إن هذا المشروع رائد وفريد من نوعه؛ ليس على المستوى العربي فقط، بل على المستوى العالمي أيضًا؛ حيث لا يوجد على الإطلاق ما يشبه فكرة هذا المشروع، من حيث: استقصاء وجمع كل السياسات اللغوية الخاصة بلغة معينة، وتصنيفها، وتحليلها، ولكن يوجد نوعان من التجارب: الأول: مشروعات من إعداد بعض الجهات الرسمية والمؤسسات العلمية قامت بجمع سياسات لغوية خاصة بلغة معينة أو بلد معين، وهي في معظمها أشبه ما تكون بسرد تاريخي للسياسات والقرارات. الثاني: مشروعات خاصة لا تعدو أن تكون مبادرات فردية وجهود شخصية؛ لتوثيق بعض جوانب السياسات اللغوية في بعض البلدان.

فمن النوع الأول يمكن الإشارة إلى مشروعين من المشروعات الرسمية هما الأكثر مقاربة للمشروع الحالي، وهما:

- السياسة اللغوية في التعليم (Language Education Policy) الصادر عن المجلس الأوروبي/Council of Europe.
- مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، وقد صدرت عام (٢٠١٥م)، على شكل كتاب ورقي، ضمن منشورات مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية (الذي جرى دمجه في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية).

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

فأما مشروع السياسة اللغوية في التعليم الصادر عن المجلس الأوروبي فقد أُطلِقَ منذ أكثر من ستة عقود؛ تلبيةً لاحتياجات الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي فيما يخص المحافظة على اللغات المحلية، وحقوق الأفراد والمجتمعات في التعليم، والمساواة في الحصول على تعليم جيد، واللغات المستخدمة في التعليم والمدرسة، واللغات التي تتحدث بها الأسرة والأقليات، ويقوم على هذا المشروع مجموعة من الخبراء المتخصصين الذين يتولون دراسة السياسات اللغوية في التعليم في مختلف البلدان الأوروبية الأعضاء، وتقديم تقرير شامل عن حالة التعددية اللغوية في التعليم، وما يتعلق بها من سياسات، وكيفية تطويرها وتحسينها. والموقع الرقمي للمجلس الأوروبي يحتوي على الملفات الخاصة بالسياسات اللغوية التعليمية في الدول التابعة للمجلس الأوروبي، والتسلسل التاريخي لقرارتها. وفيما يلي بعض الروابط الرقمية لهذا المشروع:

- https://www.coe.int/en/web/language-policy/list-of-language-education-policy-profiles
- https://www.coe.int/en/web/language-policy/official-texts
- https://www.coe.int/en/web/language-policy/home
- https://www.coe.int/en/web/language-policy/selection-of-major-texts-and-reports

ويمكن القول إن تجربة المجلس الأوروبي فيما يخص السياسات اللغوية على خصوصيتها – واهتمامها بالتعليم فقط – مشابهة للمشروع الحالي، من حيث: استقصاء جمع السياسات اللغوية وتحليلها، وبيان تسلسلها التاريخي، وتقديم تقارير خاصة بكل بلد، وسيفيد المشروع الحالي من هذه التجربة من خلال الاطلاع على التقارير، ودراسات الحالة، وكيفية ربطها بالواقع اللغوي.

وأما مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، التي صدرت عام (٢٠١٥م)، عن مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية (الذي جرى دمجه في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، فقد رصدت القرارات المعنية باللغة العربية الصادرة عن الجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية لتبلغ (١٤٩) قرارًا عُرِضَت في تسلسل تاريخي بدءًا من الأقدم (١٣٤٦هـ) إلى تاريخ نشر المدونة عام (١٤٣٦هـ)، وقدّمت هذه المدونة كذلك – إضافة إلى تاريخ الإصدار – معلوماتٍ عن جهة الإصدار، ورقم القرار، وتلخيصًا للقرار، وملخصًا لعدد

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القرارات في كل سنة. والمشروع الحالي سيفيد حتمًا من هذه المدونة؛ ليس فقط في جمع السياسات اللغوية الصادرة عن المؤسسات في المملكة العربية السعودية، بل طريقة التصنيف، والعرض، وتقديم الجداول، والتمثيلات البيانية.

وأما بالنسبة إلى الجهود الشخصية التي حاولت جمع السياسات اللغوية المتعلقة بلغة معينة، أو الصادرة عن بلد معين، فمن أمثلتها ما يلي:

- موقع راصد للتسلسل الزمني لبعض السياسات اللغوية المتعلقة باللغة الإسبانية، ويوجد على الرابط التالي:
  - https://www.timetoast.com/timelines/languages-policies-of-spain
- بعض السياسات اللغوية في الاتحاد الأوروبي، على الرابط التالي:
  - https://ecspm.org/eu-languages-language-policy-issues

ما يتحدث بشكل عام عن السياسات اللغوية للاتحاد الأوروبي من عام (١٩٥٤م)، ويختص بالأحداث التاريخية للسياسات (أحداث- أفعال- قرارات)، على الرابطين التاليين:

- https://www.coe.int/en/web/language-policy/milestones
- https://www.coe.int/en/web/language-policy/list-of-language-education-policy-profiles

- القرارات الملكية وتوثيق السياسات اللغوية في الفلبين على حسب التواريخ، فتعرض المخرجات في موقع رسمي للحكومة الفلبينية، على الرابط التالي:
  - https://www.studocu.com/ph/document/guagua-national-colleges/education/7-el-104-language-in-education-policies-in-the-philippines-through-the-years/22957913
  - https://ncca.gov.ph/about-nccasubcommissions/subcommission-on-cultural-disseminationscd/language-and-translation/language-policies-in-the-philippines

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- السياسات اللغوية لبلدان مختلفة على موقع (ويكيبيديا)، ويمكن للمشروع الحالي الإفادة من هذا العمل في طريقة الترميز، والتوسيم للمخرج النهائي، على الرابط التالي:
  - https://en.wikipedia.org/wiki/Category:Language_policy_by_country
- بعض السياسات اللغوية المتعلقة بتعليم اللغة الفرنسية المحلية والخارجية، ويعد توثيق تاريخي فيما يخص اللغة الفرنسية، على الرابط التالي:
  - https://www.axl.cefan.ulaval.ca/europe/france-2politik_francais.htm
- السياسات اللغوية الخاصة بانتشار اللغة الفرنسية، ودخول اللغات الأخرى على اللغة الفرنسية، مثل: (الإنجليزية)، على الرابط التالي:
  - https://www.culture.gouv.fr/Thematiques/Langue-francaise-et-langues-de-___France

وأما ما يتعلق بالدراسات المنشورة عن السياسات اللغوية في العالم العربي على وجه التحديد، فيمكن القول إنها على نوعين: دراسات عامة وشاملة في عموم الوطن العربي، ودراسات خاصة بأوطان وبلدان بعينها؛ ونظرا إلى طبيعة هذا التقرير، وبغية عدم الإطالة، فسنكتفي فيما يلي بعرض بعض من هذه الدراسات، مع التأكيد على أنه سيتم الإفادة من كل الأبحاث المنشورة المتعلقة بالسياسات اللغوية عند كتابة التقارير التحليلية في المشروع الحالي، وهي كما يلي:

١. الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية، مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٦م:

يقدم هذا الكتاب مجموعة من الأبحاث التي تناولت تجارب بعض الدول في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية ودورهما في خدمة اللغات الوطنية؛ حيث طرح عدد من الباحثين حالات مختلفة في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، ومن ضمنها: إستراتيجية التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية للغة الإنجليزية، والتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تجاه اللغة الإسبانية، والتجربة الفرنسية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

في السياسة والتخطيط اللغوي، وتجربة روسيا الاتحادية في حماية اللغة الروسية ودعمها، والتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تجاه اللغة الصينية، والجهود المبذولة في خدمة اللغة اليابانية، وأخيرًا تجربة اللغة العبرية في الكيان الصهيوني، ويهدف هذا الكتاب إلى التعرف على جهود الدول في التخطيط والسياسة اللغوية في خدمة اللغات الأجنبية، والاستفادة منها فيما يخص خدمة اللغة العربية.

٢. تقرير حالة العربية ومستقبلها، وزارة الثقافة والشباب في الإمارات:

يقدم هذا التقرير تصورًا حول حالة اللغة العربية في المنطقة العربية بين سنتي (٢٠١٠م) و(٢٠٢٠م)؛ حيث تناول خمسة مجالات رئيسة، وهي: (١) سلطة التشريع، (٢) سلطة الإعلام، واتجاهات الخطاب العربي الإعلامي حول واقع اللغة العربية ومستقبلها، (٣) سلطة المنتج المعرفي، واستخدامات اللغة العربية في الرواية المعاصرة، وحضور اللغة العربية في التكنولوجيا، (٤) سلطة التكوين المعرفي، وواقع الترجمة، وتدريس العلوم، والبحث العلمي، (٥) ومجال الانتشار وواقع اللغة العربية في المجتمعات الناطقة بغير العربية، ومدى الإقبال على تعلمها. وفي المجال الأول الذي يعنى بالسياسة اللغوية ناقش التشريعات القانونية التي تدعم اللغة العربية، وتعزز من وجودها في الحياة العامة؛ بدراسة مسحية للقرارات القانونية الصادرة عن المؤسسات والمنظمات والهيئات الوطنية التي تعنى بالمبادرات والأنشطة المختصة بالنهوض باللغة العربية، وهدف هذا التقرير هو رصد واقع اللغة العربية ومعطياتها في الميادين المختلفة، وتحليل هذه المعطيات؛ لتقديم رؤية استشرافية تسهم في النهوض باللغة العربية وخدمتها.

٣. السياسة القومية للغة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٠م:

أطلقت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) مشروع: (النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة)، الذي يهدف إلى تثبيت الهوية العربية، والمحافظة عليها، ومعالجة مسائل التنمية البشرية، ونشر اللغة العربية، وترقية استعمالها، إضافةً إلى مواجهة تحديات مجتمع المعرفة؛ وتنفيذا لآلياته المقترحة، وخاصَّةً ما يتصل بوضع السياسات والخطط والإجراءات، يأتي مشروع (السياسة القومية للغة العربية) الذي يقترح إطارًا عامًّا للسياسة اللغوية الداعمة لمشروع

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

النهـوض باللغـة العربيـة للتوجـه نحـو مجتمـع المعرفـة، ويتضمـن مجموعـةً مـن الضوابـط الـتي ينبغـي أن تؤخـذ في الحسـبان عنـد وضـع السياسـات اللغويـة في البـلاد العربيـة، إضافـةً إلى مجموعـة مـن التوصيات والمقترحـات العلمية التي تسـهم في تحقيق الأهـداف المرجـوة منـه، ويسـعى هـذا المشـروع إلى مناقشـة شـروط وضـع السياسـة اللغويـة وأهدافهـا، وأصحـاب العلاقـة بوضـع السياسـة اللغويـة، والمسـتفيدين منهـا، والميادين الـتي تشـملها السياسـة اللغويـة، وكيفيـة وضـع السياسـة اللغويـة، ومتطلبـات تنفيذهـا، ومتابعـة أدائهـا وتقييمهـا، واسـتعراض واقـع اللغـة العربيـة في (الـدول العربيـة، وإقليميًّـا، ودوليًّـا)، ومـا تعيشـه مـن فـرص وتحديـات.

٤. اللسانيات الاجتماعية العربية، ريم بسيوني،٢٠١١م:

يناقـش هـذا الكتـاب اللغـة العربيـة، ومـا تواجهـه مـن تحديـات داخليـة تتضمـن: الازدواجيـة اللغويـة، واللهجـات المحليـة، وتحديـث اللغـة، وتحديـات خارجيـة: وهـي تأثـير اللغـات الخارجيـة (الإنجليزيـة، والفرنسـية)؛ بسـبب العولمـة والـتراث الاسـتعماري، وكيفيـة تأثـير هـذه التحديـات علـى حيويـة اللغـة العربيـة، والوظائـف الـتي تؤديهـا. وقـد تناولـت المؤلفـة هـذه الموضوعـات مـن منظـور لسـاني اجتماعـي، واحتـوى الكتـاب علـى خمسـة فصـول ناقشـت الموضوعـات التاليـة علـى التـوالي: (١) الازدواجيـة اللغويـة، والتعـدد اللغـوي، واللهجـات المحليـة، (٢) الشـفرة اللغويـة، ومـا يتعلـق بهـا مـن قيـود هيكليـة، والمحفـزات الاجتماعيـة؛ لتحويـل الشـفرة اللغويـة بـين لغتـين إحداهمـا لهجـة من اللهجـات العربيـة، (٣) التنوع الأسـلوبي، ونظريـة الطبقات الاجتماعيـة، ونظريـة الشـبكات الاجتماعيـة، (٤) العلاقـة بـين اللغـة والنـوع، وأبنيـة الاسـتعمال اللغـوي عنـد الرجـال والإنـاث، (٥) وأخـيرًا العلاقـة بـين التنـوع اللغـوي والسـلطة، وأثـر العوامـل التاريخيـة والسياسـية في السياسـات اللغويـة. وركـز الفصـل الأخـير أيضًـا علـى العلاقـة بـين: السياسـات اللغويـة والإيديولوجيـات اللغويـة، ووضـع اللغـة العربيـة واللغـات الأجنبيـة في النظـام التعليـمي لبلـدان العالـم العـربي.

ويهـدف هـذا الكتـاب – كمـا وضحـت المؤلفـة – إلى دراسـة اللغـة العربيـة مـن خـلال النظريـات اللسـانيات الاجتماعيـة؛ لفهـم وظيفـة اللغـة في المجتمـع.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥. السياسة اللغوية في البلدان العربية بحثًا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة، عبد القادر الفاسي الفهري،٢٠١٣م:

يتناول هذا الكتاب السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وأهميتهما في النهوض باللغة، وما ينبغي مراعاته أثناء رسم السياسات اللغوية، وأوضاع اللغة العربية وتحدياتها، ويحتوي هذا الكتاب على ستة فصول، يمكن تلخيص موضوعاتها فيما يلي: ناقش الفصل الأول :الازدواجية اللغوية، والهوية والتماسك والتنوع، وعلاقة اللغة بالهوية، وتعريب التعليم العالي وفوائده، وقضايا المصطلح، والعولمة اللغوية. وتناول في الفصل الثاني: البيئة السياسية وصنع القرار اللغوي الديمقراطي، والأنماط السياسية والنظرية والمعيارية، ومكانة اللغوي العربي وما يحيط به من مخاطر تغييب التخطيط اللغوي، ويقدم الباحث نموذجًا لهذه السياسات اللغوية، وهو نموذج السياسة اللغوية المغربية. وفي الفصل الثالث: ناقش العدالة اللغوية – البيئة ووسائلها، والعربية المتعددة التي تظهر في صورة هجين ممزوج بلغتين: ظاهرة العربية الفرنسية في المغرب العربي (العرنسيّة)، وظاهرة العربية الإنجليزية في المشرق العربي (العربيزية). وفي الفصل الرابع: ناقش اللغة العربية، وثقافة النهضة والمعرفة، وعن المراحل الحضارية والمحطات الكبرى التي مرت بها حضارتنا اللغوية. والفصل الخامس: يختصُّ باقتصاديات اللغة، وأهمية التحليل الاقتصادي للنمو الدينامي للغات، وأهمية التخطيط اللغوي والتحليل الاقتصادي للسياسة اللغوية. وأما الفصل السادس والأخير من الكتاب: فتمحور حول سبل تخطيط واستنهاض لغوي ثقافي جديد، وحول التخطيط والتدبير المستقبلي للغة العربية.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٦. علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، هدى الصيفي، جامعة قطر، ٢٠١٥م:

تناقش هذه الرسالة البحثية التخطيط اللغوي بأنواعه المختلفة، وطبيعة العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وكيفية استعمال اللغة العربية إلى جانب اللغات الأخرى في البلاد العربية، وتناولت أيضًا بشكل تفصيلي حالة السياسة اللغوية في الوطن العربي، وحالة العربية على المستوى السياسي والتنفيذي، مقدمة نماذج وحالات من الواقع العربي (تجربة المغرب، وتجربة العراق)؛ لبيان حالة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وما يتصل بها من إشكالات. واستعرضت كذلك بعض النماذج الدولية في مجالات ثلاثة، وهي: التعليم، والمجال التعليمي والإعلامي، ولغة الدولة، والقضاء.

ومن أمثلة الدراسات الخاصة التي ترصد واقع السياسات اللغوية في بلدان معينة ما يلي:

أ. محمود المحمود (٢٠٢٠م) السياسة اللغوية السعودية: تحليل ودراسة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز:

ناقشت هذه الدراسة السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية بشكل عام، مع التركيز على قرارات اللغة العربية؛ من خلال استطلاع آراء عينة من القيادات الإدارية في المملكة عن طبيعة السياسة اللغوية وفاعليتها، وأثرها على الواقع، وأبرز التحديات التي تعيق تنفيذها، وأوضحت الدراسة في نتائجها وجود إيديولوجيات (اجتماعية، وثقافية، ولغوية) تدعم اللغة العربية؛ لكونها لغة الوطن والهوية، وتعتقد بأهميتها في التعليم والتقنية، وبينت النتائج أيضًا أن عينة الدراسة تقر بوضوح القرارات المتعلقة باللغة العربية وشموليتها، مع وجود بعض الإشكالات التي تعيق تطبيق هذه القرارات لأسباب تتعلق إما بضعف الوعي من قبل الأفراد والمؤسسات، أو بالعمليات الإجرائية المتصلة بتطبيقها. وختمت الدراسة بمقترحات منهجية؛ للمساهمة في بناء سياسة لغوية تلبي احتياجات المملكة العربية السعودية، وتتوافق مع تطلعاتها التنموية والتطويرية، ومن ذلك: تشجيع البحث العلمي في مجال السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي، والبناء على مخرجاته، واستطلاع آراء أصحاب القرار والمتخصصين

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

والأكاديميين عن السياسات اللغوية في المراحل الأولية قبل اعتمادها في صورتها النهائية.

ب. التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية، مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٥م:

تضمن هذا الكتيب مجموعة الأوراق العلمية التي طرحت في الندوة الدولية في التخطيط والسياسة اللغوية التي عقدت في الرياض عام (١٤٣٧هـ)؛ حيث تناولت أبرز السياسات اللغوية للبلدان العربية التي ينتمي إليها الباحثون (السعودية، ولبنان، وسورية، ومصر، والسودان، والمغرب، والجزائر، وتونس)، مع بيان أثر هذه السياسات على الواقع اللغوي، ومناقشة أبرز العوائق المتعلقة بالتخطيط اللغوي والسياسات اللغوية، إضافةً إلى ورقة علمية عامة تناولت أهمية التخطيط اللغوي، ودوره في التنمية الشاملة في البلاد العربية، وتجدر الإشارة إلى أن ما تناولته هذه الأوراق العلمية من التعريف بواقع التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية في الدول العربية المختلفة مما سيُستفاد منه في هذا المشروع عند مناقشة السياسات اللغوية، ودراسة الواقع اللغوي في البلدان المشمولة بالدراسة.

ت. التخطيط والسياسة اللغوية في الجزائر: القوانين والتشريعات أنموذجًا، ابن نجي، أيمن الطيب، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، ٢٠٢١م:

تناولت هذه الدراسة التخطيط والسياسة اللغوية في الجزائر، مع التركيز على دراسة وتحليل القوانين والتشريعات التي صدرت عن المؤسسات الرسمية الجزائرية؛ حيث ناقشت الوضع القانوني للغة العربية والأمازيغية في الدساتير الجزائرية، وأبرز المؤسسات التي صدرت عنها القرارات اللغوية، والأسباب الدافعة لاتخاذها، مع قياس الأثر الذي أحدثته هذه القرارات، والتحديات التي واجهتها. وقد تضمنت هذه الدراسة السياسات اللغوية في الجزائر منذ الاستقلال، وحتى نهاية رئاسة بوتفليقة؛ وذلك قصد التمكن من دراسة تجربة التخطيط اللغوي في الحالة الجزائرية على عدة مراحل زمنية مختلفة، والتعمق في هذه المراحل، وتحليل السياسات اللغوية التي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تبنتها الجزائر في تعاملها مع التعددية اللغوية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: مجال التعريب هو أغلب مجالات التخطيط اللغوي التي صدرت في حقها قوانين لغوية، اتبعت السياسة اللغوية في الجزائر في العقود الأولى بعد الاستقلال سياسة الاستيعاب اللغوي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى سياسة التعدد اللغوي.

ث. السياسة اللغوية في المغرب بين المرجعية الدستورية واقتضاءات التعدد السكاني والثقافي، مصطفى بو عناني، مجلة الصوتيات، ٢٠١٨م:

يهدف هذا البحث إلى تشخيص السياسة اللغوية في قطاع التعليم في المغرب، متضمنًا الوضع اللغوي في الدستور الجديد سنة (٢٠١١ م)، والرؤية الإستراتيجية للإصلاح (٢٠١٥م - ٢٠٣٠م)؛ حيث يسعى إلى تحليل السياسة اللغوية التي يتبناها المغرب، واستخلاص الدور المحوري للغة العربية فيها، مع استصحاب ما يميز الواقع المغربي من تعدد لغوي. وقد ركزت هذه الدراسة على الدساتير الخاصة باللغتين (العربية، والأمازيغية)، وتقييم وضعهما في المجال (التعليمي، والإداري، والسياسي). وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات، منها ما يلي: (١) ضرورة اعتماد سياسة لغوية قادرة على تعزيز التفاعل، والإثراء المتبادل بين اللغة العربية واللغات الأخرى المستعملة في السياق المغربي، (٢) الحاجة إلى وضع سياسة لغوية تحفظ للغات الوطنية حقها في التقدم، وأخذ الأولية في كل المجالات، (٣) تعزيز الدور المحوري للغة العربية في السياق المغربي والعربي.

وما ذكر في هذا التقرير من المشروعات المماثلة والدراسات السابقة هو - كما ذكرنا أعلاه - مجرد أمثلة يسيرة لما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد، وتجدر الإشارة إلى أن لدى مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية مجلة متخصصة، وهي: مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، وصدر عنها العديد من الأعداد في تسعة أعوام منذ إصدار العدد الأول منها في (٢٠١٥م)، وبحوث المجلة كافة متصلة بالتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية وقضاياها.

رابعًا
منهجيـة جمـع القـرارات وتحليـلـهـا

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

رابعًا: منهجية جمع القرارات وتحليلها:

يفصل هذا القسم منهجية جمع القرارات وتحليلها، بدءًا بآلية اختيار الفرق الميدانية من جامعي البيانات ومحلليها، وتحديد المهام المنوطة بكل منهما، ثم وصف المنهجية المتبعة في جمع البيانات، ثم وصف منظومة البيانات الرقمية، ثم شرح الإطار المتبع في تحليل البيانات. ويختتم بشرح موجز لما قدم للفرق الميدانية من تدريب وفقًا للإطار الموحد لجمع البيانات وتحليلها.

١. آلية اختيار جامعي البيانات ومحلليها:

لضمان جودة اختيار الباحثين العاملين في المشروع في مهام جمع البيانات وتحليلها؛ فقد حددت اللجنة المركزية عددًا من المعايير الإرشادية لا بد من تحققها في العاملين في الفرق الميدانية سواء في جمع البيانات أو في تحليلها، ومن هذه المعايير:

أ. أن يكون الباحث حاصلًا على درجة الماجستير في اللغة العربية، مع خبرة (٥) سنوات.

ب. أن يعي مفهوم السياسات اللغوية، وأن يكون لديه معرفة إجمالية بحال اللغة العربية في البلد.

ت. سبق له العمل في مشروعات مشابهة.

ث. القدرة على التعامل مع: التقنية، والأنظمة، والتطبيقات الحاسوبية.

ج. يفضل أن يكون مقيمًا في البلد نفسه.

ح. تخص محلل البيانات: أن تكون لديه خبرة في: التحليل الكمي، والتحليل الكيفي، وكتابة التقارير.

وإضافةً إلى المعايير الشخصية السابقة، ورغبةً في الحصول على تمثيل فاعل من الدول العربية المختلفة؛ فقد قررت اللجنة المركزية للمشروع أن تكون الأفضلية لمن يعمل في مجمع لغوي في البلد، أو يرشح من مجمع لغوي، أو ما شابهه من مؤسسات، وقد تواصلت اللجنة المركزية مع المؤسسات اللغوية في الدول التي تتوفّر فيها تلك المؤسسات؛ لترشيح من يرونه مناسبًا، ومنها: مجمع اللغة العربية بالشارقة، ومجلس اللسان العربي بموريتانيا (مَعلم)، ومجمع اللغة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

العربيـة بدمشـق، ومجمـع اللغـة العربيـة بالقاهـرة، ومجمـع اللغـة العربيـة ببغـداد، ومجمـع اللغـة العربيـة الأردني، وأكاديميـة المملكـة المغربيـة في الربـاط، وبيـت الحكمـة أو المجمـع التونـسي للعلـوم والآداب والفنـون، ومجمـع اللغـة العربيـة الفلسـطيني، ومجمـع اللغـة العربيـة السـوداني، ومجمـع اللغـة العربيـة الليبـي، والمجلـس الأعلـى للغـة العربيـة بالجزائـر. وقـد أثمـر هـذا التواصـل مـع المؤسسـات اللغويـة بترشـيح عـدد مـن جامعـي البيانـات ومحلليهـا.

واعتمـادًا علـى المعايـير الموضحـة أعـلاه؛ اختـير باحثـان علـى الأقـل في كل بلـد مـن البلـدان المشـمولة بالمشـروع، إلا في بعـض الحـالات الـتي اسـتدعت فيهـا الظـروف إضافـة باحثـين آخريـن؛ لتقاسـم مهـام الفـرق الميدانيـة، وهمـا مهمتـان رئيسـتان:

أ. جامـع البيانـات: ومهمتـه جمـع القـرارات المعـبرة عـن سياسـات لغويـة بحسـب التوصيفـات المذكـورة أعـلاه، ثـم إدخـال بياناتهـا في المنصـة الرقميـة للمشـروع وفقًـا لإطـار موحـد للجميـع، ورفـع الوثيقـة المثلـة لـكل قـرار منهـا علـى صيغـة (Pdf) علـى منصـة المشـروع، ا وستُشـرح التفاصيـل الخاصـة بهـذا القسـم لاحقـا بالمنصـة الرقميـة، وآليـة اسـتعمالها.

ب. محلـل البيانـات: ومهمتـه هـي توصيـف كل قـرار مـن القـرارات المدخلـة في منصـة البيانـات، ثـم كتابـة دراسـة حالـة تحـوي تحليـلًا إجماليًّـا للسياسـات اللغويـة في البلـد وفقًـا لمنهجيـة موحـدة سـتُوضَّح بالتفصيـل لاحقًـا في هـذا القسـم.

وقـد تـم حـتى الآن اسـتكمال فـرق العمـل بنـاءً علـى هـذه المعايـير في (١٤) دولـة مـن (٢٢) دولـة، وتبقَّـت (٨) دول سـيجري اسـتكمال فـرق العمـل فيهـا لاحقًـا، وسـيتم في مرحلـة لاحقـة مـن المشـروع رفـع جـدول بجميـع العاملـين في الفـرق الميدانيـة.

٢. منهجية جمع البيانات:

جمع بيانات القرارات يعتمد على مرحلتين، وهما:

- المرحلة الأولى: رصد القرارات.
- المرحلة الثانية: توسيم البيانات للقرارات.

وفيما يلي تفصيل لمنهجية البحث والتوسيم للقرارات المتبعة في هذا المشروع.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المرحلة الأولى: المتعلقة برصد القرارات التي تعبر عن سياسات لغوية تتم بتوجيه الباحثين إلى المصادر والمراجع القانونية في البلد محل الدراسة، واستعراض المدونات، وقواعد البيانات، واللوائح التنظيمية؛ بحثًا عن القرارات والمواد ذات الصلة بالتشريع اللغوي. وهنا يوجه الباحث إلى البدء بالمؤسسات الرئيسة في نظام البلد محل الدراسة، والنظر في أنظمتها، ثم الانطلاق منها للمؤسسات والجهات الحكومية التنفيذية والتشريعية على مستويات أدنى، ورصد (الأنظمة، والقرارات، والتشريعات، والمراسيم) وما شابهها، التي تنظم الواقع اللغوي وتشرّعه وفقًا لمحددات القرارات محل الرصد المذكورة في الإطار النظري أعلاه، وتكون عمليات رصد القرارات في هذه المرحلة باستخدام الزيارات الميدانية للمؤسسات، والتواصل مع الجهات المعنية في البلد، والاستفادة من: (التقارير، والبحوث السابقة، والمسارد الخاصة بالأنظمة والتشريعات)، وبكل ما يتيح لجامع البيانات الوصول إلى أكبر قدر ممكن من القرارات، مع التأكيد على توثيق القرارات من مصادر رسمية.

المرحلة الثانية: المتعلقة بتوسيم بيانات القرارات تحكمها آلية موحدة لجمع بيانات القرارات؛ حيث صممت هذه الآلية بعد دراسة مستفيضة للمشروعات ذات العلاقة، وتحليل للقرارات والسياسات اللغوية؛ لاستخلاص أهم المعلومات والعناصر التي يلزم توفرها في منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية، ولتوحيد المعايير التي تضمن الاتساق بين الفرق الميدانية في الدول المشمولة بالمشروع كافة؛ صمّمت اللجنة العلمية والإدارة المركزية استمارة تتضمن الوسوم التي يفصلها القسم التالي. يعبئ جامع البيانات استمارة منفصلة لكل قرار أو سياسة لغوية، ومن ثم تُرسَل هذه الاستمارة رقميًّا. تنتظم معلومات هذه الاستمارة في ملف (إكسل)، كل دولة على حدة. وبعد اكتمال عمل جامع البيانات، يراجع الفريق المركزي لإدارة البيانات هذه الملفات، وإضافة وسمي البلد والرمز المرجعي، والتأكد من صحة البيانات ودقتها.

وتم توسيم القرارات وفقًا للمحددات التالية:

أ. البلد: البلد الذي أصدر فيه القرار المعبر عن سياسة لغوية، ولا يُدخَل هذا من قِبل جامع القرارات، بل يضيفه فريق إدارة البيانات عند إضافة البيانات الخاصة بكل بلد إلى الملف الشامل لجميع السياسات اللغوية.

ب. الرمز المرجعي: رقم فريد بالقرار ينتجه فريق إدارة البيانات، ويستخدم

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

لربط مستندات القرارات وتفاصيلها بالملف الشامل، والمجلدات الخاصة بالبيانات، ولا يُدخَل من قبل جامع القرارات، ويضاف عند إضافة البيانات الخاصة بكل بلد إلى الملف الشامل لجميع القرارات، وتستخدم الأرقام العربية المغربية في هذا الوسم (١,٢,٣,...).

ت. الرقم التسلسلي: رقم اعتباطي ليس له دلالة، يحدده جامع البيانات ويستخدمه؛ لإحصاء القرارات التي أدخلها، وللتسمية المؤقتة للملفات المصاحبة للقرارات، وتستخدم الأرقام العربية المغربية في هذا الوسم (١,٢,٣,...).

ث. نوع القرار: يحدد فيه جامع البيانات ما إذا كان القرار مستقلًا أم عرضيًّا بحسب التعريفات المذكورة في الإطار النظري أعلاه (في القسم ٣,٢)، فالمستقل هو الموجه لأمر لغوي تحديدًا، والعرضي هو ما ورد عند تناول الجانب اللغوي عرضًا ضمن قرار أكثر عمومية.

ج. رقم القرار: يكتب رقم القرار المكتوب في المستند نفسه إن كان القرار مستقلًا، وإن عرضيًّا فيكتب رقم المادة، ثم رقم القرار، ويستخلص جامع البيانات الرقم من القرار نفسه، وتستخدم الأرقام العربية المغربية في هذا الوسم (١,٢,٣,...).

ح. عنوان القرار: وهو جملة واحدة لا تتجاوز (٢٠٠) حرف حدًّا أقصى، توضح طبيعة القرار العامة بصورة مختصرة، ويحل هذا الملخص الموجز محل العنوان في أي موضع يستلزم عنونة للقرار، ويفضل استخدام لغة القرار محل التوسيم ما أمكن.

خ. الكلمات المفتاحية للقرار: الكلمات المهمة التي تعبر عن مضمون القرار.

د. سنة إصدار القرار: العام الميلادي الذي أُقر فيه القرار من مصدره، وتستخدم الأرقام العربية المغربية في هذا الوسم (١,٢,٣,...).

ذ. جهة إصدار القرار: اسم الجهة المصدرة للقرار بحسب التقسيم الإداري والتنظيمي في الدولة، مثل: (الديوان الملكي، أو مجلس الوزراء، أو مجلس الشورى، أو مجلس الأمة، أو أي وزارة ونحوها).

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ر. مجـال القـرار: الموضـوع الـذي يعـنى بـه القـرار، مثـل: (التعليـم، أو الإعـلام، أو القضـاء، أو الشـركات، أو الصحـة ونحوهـا).

وأُعِـدَّ بنـاء علـى هـذه الوسـوم نمـوذج موحـد لجمـع البيانـات، وصمـم بصيغـة نمـوذج رقـمي، تعبأ وتحفـظ بياناتـه في قاعـدة بيانـات تخـزن لـدى فريـق إدارة البيانـات دون تَدخُّـل مـن جامـع البيانـات في تخزينهـا، ويتضمـن النمـوذج الرقـمي الحقـول الـتي سـيدخلها جامـع البيانـات مصحوبـة بإرشـادات توضـح لـه المطلـوب، وبذلـك فقـد حُـذِف الحقـلان الخاصّـان ببلـد القـرار والرمـز المرجعـي مـن النمـوذج؛ لأن جامـع القـرارات لـن يدخلهمـا، وأضيـف إلى النمـوذج حقـلان آخـران، إحداهمـا لرفـع الوثائـق نفسـها، والآخـر لإضافـة أي ملحوظـات أخـرى قـد يراهـا جامـع البيانـات مهمـة أو ضروريـة، مثـل: كـون القـرار سـاريًا، أو معـدلًا وغيرهمـا.

وبنـاء علـى مـا سـبق، يتضمـن النمـوذج الرقـمي الـذي يعبئـه جامـع البيانـات الحقـول التاليـة:

أ. الرقـم التسلسـلي: رقـم اعتباطـي ليـس لـه دلالـة، يسـتخدمه جامـع البيانـات لإحصـاء السياسـات الـتي أدخلهـا، ولحفـظ الملفـات المصاحبـة للسياسـات، وتسـتخدم الأرقـام العربيـة المغربيـة في هـذا الوسـم (١,٢,٣,...).

ب. نـوع القـرار: يختـار فيـه جامـع البيانـات أحـد الخيارين التاليـين: (قـرار مسـتقل، وقـرار عـرضي).

ت. رقـم القـرار: يكتـب رقـم القـرار المكتـوب في المسـتند نفسـه إن كان القـرار مسـتقلًا، وإن كان القـرار عرضيًـا يكتـب رقـم المـادة، ثـم رقـم القـرار.

ث. عنـوان القـرار: وهـو جملـة واحـدة لا تتجـاوز (٢٠٠) حـرف حـدًّا أقـصى، توضـح طبيعـة السياسـة العامـة بصـورة مختصـرة، ويحـل هـذا الملخـص الموجـز محـل العنـوان في أي موضـع يسـتلزم عنونـة للسياسـة اللغويـة، ويفضـل اسـتخدام لغـة السياسـة محـل التوسـيم مـا أمكـن.

ج. الكلمات المفتاحية للقرار: الكلمات المهمة التي تعبر عن مضمون القرار.

ح. سـنة إصـدار القـرار: العـام الميـلادي الـذي أقـرت فيـه السياسـة اللغويـة مـن مصدرهـا، وإن كان القـرار مؤخـرًا بالتاريـخ الهجـري، يحولـه جامـع البيانـات

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

إلى التاريخ الميلادي، وتستخدم الأرقام العربية المغربية في هذا الوسم (١,٢,٣,...).

خ. جهة إصدار القرار: اسم الجهة المصدرة للسياسة اللغوية بحسب التقسيم الإداري والتنظيمي في الدولة، مثل: (الديوان الملكي، أو مجلس الوزراء، أو مجلس الشورى، أو مجلس الأمة، أو أي وزارة ونحوها).

د. مجال القرار: المجال الذي تعنى به السياسة اللغوية، مثل: (التعليم، أو الإعلام، أو القضاء، أو الشركات، أو الصحة ونحوها)، ويحدد جامع البيانات الموضوع المناسب من قائمة الموضوعات المحددة في وسم موضوع السياسة اللغوية، والمجالات المقترحة تشمل: (الإدارة، والدبلوماسية، والتعليم، والصحة، والاقتصاد، والإعلام، والقانون، والرياضة، والسفر والسياحة، والبحوث والنشر، والعمل، وأخرى)، ويمكن لجامع السياسات اللغوية إضافة مجال جديد إذا لم يكن مدرجًا في القائمة، بعد أن يختار: (أخرى).

ذ. مستند القرار: ويرفع فيه جامع البيانات الوثيقة نفسها المتضمنة للقرار بصيغة (Pdf).

ر. ملحوظات إضافية: يضيف فيها جامع البيانات أي معلومات أخرى يراها مهمة أو ضرورية، وأهمها: المعلومات المتعلقة بحالة القرار، كأن يكون القرار ساريًا، أو معدلًا ونحو ذلك.

ولقد تجنبنا وضع حقل مستقل لحالة القرار؛ لأن ذلك قد يتطلب معرفة قانونية قد لا توجد عند جامع البيانات، فتؤثر على جودة البيانات، ودقتها، ومصداقيتها، ولكن تداركنا ذلك؛ بأن يورد جامع البيانات المعلومات المتصلة بهذا الموضوع في حقل (الملحوظات الإضافية) حينما تتوفر المعلومات المتعلقة بذلك، ويمكن الوصول إلى النموذج الرقمي لجمع البيانات من خلال الرابط التالي: (https://forms.gle/b1afAfNEc18pNTTp9).

ويوضح الشكل (٢) صورة لواجهة النموذج الرقمي الموحد الذي سيستعمله جامعو البيانات.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل (٢) واجهة النموذج الرقمي الموحد لجمع البيانات

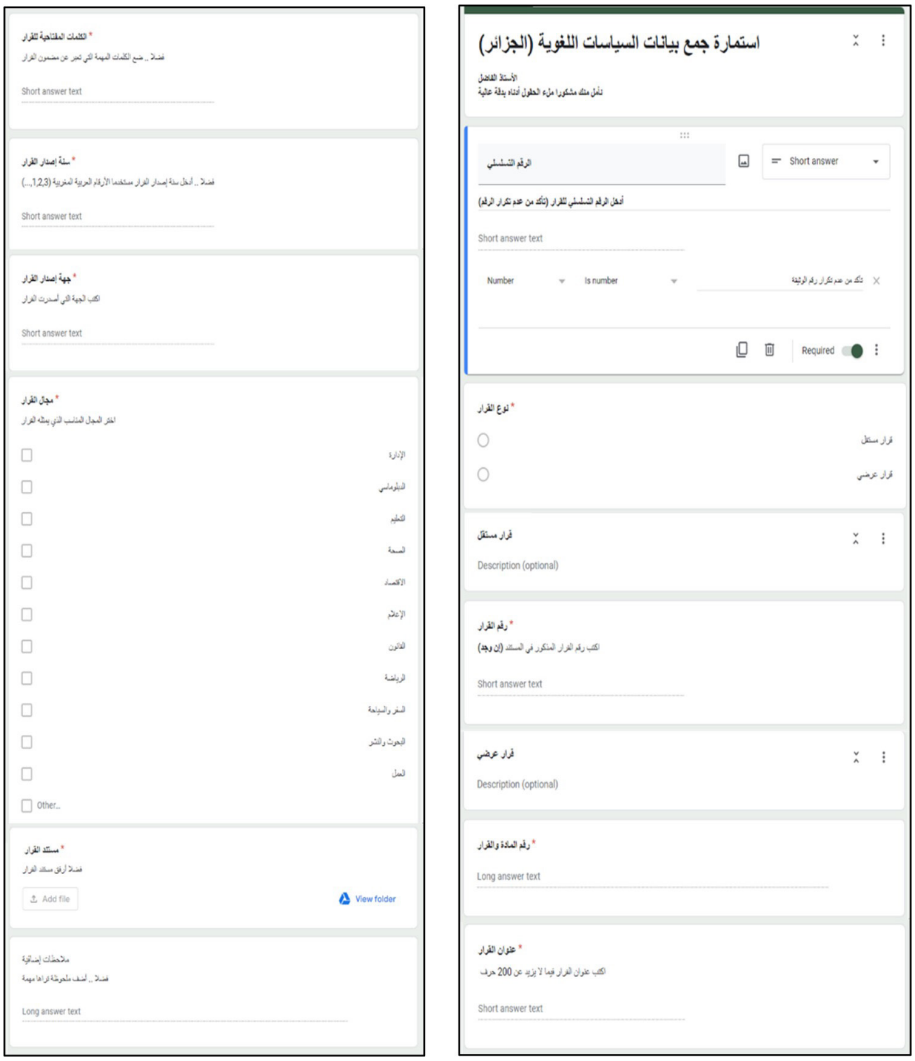

ويتـم التعامـل مـع القـرارات الـتي وردت في الجدولـين رقـم (٤) و(٥) أعـلاه؛ لتوضيـح أنـواع البيانـات الـتي سـيدخلها جامـع البيانـات باسـتعمال النمـوذج الموحـد لجمـع البيانـات، وقـد روعـي في الأمثلـة أن تكـون متنوعـة في أنواعهـا، ومجالاتهـا، وحالاتهـا.

الجدول (٦) المعلومات التي يدخلها جامع البيانات في النموذج الرقمي الموحد

الرقم التسلسلي	نوع القرار	رقم القرار	عنوان القرار	الكلمات المفتاحية	سنة إصدار القرار	جهة إصدار القرار	مجال القرار	مستند القرار	ملحوظات
٣٥	مستقل	٥٠/٩٤	تدعيم التعريب في الإدارة.	الإذاعة المتلفزة- الوثائق الإدارية - التعريب- اللوحات- المعلقات	١٩٩٤	وزير الصحة	الصحة	مستند	-
٠٦	عرضي	م /٥١	نظام العمل.	صاحب العمل- عقود العمل السجلات- الملفات- لغة أجنبية	٢٠٠٥	مرسوم ملكي	العمل	مستند	-
١٥	مستقل	٩١-٠٥	تعميم استعمال اللغة العربية.	الوثائق- العقود- المرافعات لأختام - الإعلام- المطبوعات	١٩٩١	رئيس الجمهورية	الإدارة	مستند	قرار مستقل معدل بالقرار ذي الرقم: ٣٠-٩٦
٢٧	مستقل	٣٠-٩٦	تعميم استعمال اللغة العربية.	الوثائق- العقود- المرافعات الأختام - الإعلام- المطبوعات	١٩٩٦	رئيس الجمهورية	الإدارة	مستند	قرار مستقل تعديل للقرار ذي الرقم: ٠٥-٩١

وبعد اكتمال إدخال البيانات من قبل جامع البيانات، يأتي دور فريق إدارة البيانات في التأكد من دقة الرصد وشموليته، ومن سلامة إدخال البيانات، ومن ثم يضيف فريق إدارة البيانات الوسوم الخاصة بهم، وهي: (رمز الدولة، والرمز المرجعي للقرار).

وأما بالنسبة إلى رمز الدولة، فيضيفه الفريق عند إضافة بيانات القرارات إلى قاعدة البيانات الشاملة، ويحدد للدولة رمزًا مكونًا من رقمين، تُعرف به بحسب الترتيب الأبجدي المعتمد في جامعة الدول العربية، فيكون للدولة الأولى في القائمة الرمز (٠١)، وللثانية الرمز (٠٢)، وللأخيرة الرمز (٢٢).

والجدول (٧) أدناه يوضح قائمة الدول العربية بحسب الترتيب الأبجدي المعتمد من جامعة الدول العربية، والرمز المكون من رقمين الناتج عن هذا الترتيب.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٧) ترتيب الدول الأعضاء حسب المراسم والتنظيمات

الترتيب حسب المراسـم والتنظيمات:			
الرقم	الاسم الرسمي	الدولة	رمزها
٠١	المملكة الأردنية الهاشمية	الأردن	٠١
٠٢	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	٠٢
٠٣	مملكة البحرين	البحرين	٠٣
٠٤	الجمهورية التونسية	تونس	٠٤
٠٥	الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	الجزائر	٠٥
٠٦	جمهورية جزر القمر المتحدة	جزر القمر	٠٦
٠٧	جمهورية جيبوتي	جيبوتي	٠٧
٠٨	المملكة العربية السعودية	السعودية	٠٨
٠٩	جمهورية السودان	السودان	٠٩
١٠	الجمهورية العربية السورية	سوريا	١٠
١١	جمهورية الصومال	الصومال	١١
١٢	جمهورية العراق	العراق	١٢
١٣	سلطنة عمان	عمان	١٣
١٤	دولة فلسطين	فلسطين	١٤
١٥	دولة قطر	قطر	١٥
١٦	دولة الكويت	الكويت	١٦
١٧	الجمهورية اللبنانية	لبنان	١٧
١٨	دولة ليبيا	ليبيا	١٨
١٩	جمهورية مصر العربية	مصر	١٩
٢٠	المملكة المغربية	المغرب	٢٠
٢١	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	موريتانيا	٢١
٢٢	الجمهورية اليمنية	اليمن	٢٢

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وبالإضافة إلى رمز الدولة، فإن فريق إدارة البيانات يضيف - بعد اعتماد البيانات - الرمز المرجعي للقرار، والغرض من تطوير هذا الرمز المرجعي هو إيجاد رمز موحد يستخدم في تحديد القرار في قاعدة البيانات، وتسمية المستندات المتعلقة بالقرار حتى لو تعددت صيغها والربط بينها بطريقة يسيرة، ويمكن من خلال هذه الرموز تحديد الدولة، ورقم السياسة اللغوية، وموضوعها؛ بمعرفة طريقة تحليل الرمز المرجعي للقرار. وفيما يلي شرح لآلية بناء الرمز المرجعي المستخدم في تسمية الملفات وربطها:

أ. تستخدم الأرقام العربية المغربية في تسمية الملفات (١,٢,٣,...).

ب. ينقسم اسم كل ملف إلى ثلاثة أقسام تفصلها الشرطة المعترضة (-).

ت. يرمز القسم الأول إلى رقم الدولة الذي حدّدهُ فريق إعداد البيانات، ويكون مداه من (٠١ إلى ٢٢)، وترتيبه بحسب ترتيب الدولة أبجديًّا في القائمة المعتمدة من جامعة الدول العربية، مثال: (٠٤ يمثل رمز تونس في ترتيب دول الجامعة العربية).

ث. يرمز القسم الثاني إلى رقم القرار الذي جمع من الدولة، ويؤخذ من ملف القرارات التي وسمها جامع البيانات بعد مرحلة التدقيق.

ج. يرمز القسم الثالث إلى مجال القرار، ويحدد فريق إعداد البيانات الأرقام بعد حصر الموضوعات الرئيسة، مثال: (٤ يمثل رمز مجال الصحة)، وإذا كان القرار ينتمي إلى أكثر من مجال، فإنه يرمز بحسب أبرزها وألصقها به.

ح. يستخدم الرمز المرجعي نفسه لحفظ الملف بصيغته النصية والمصورة إن وجدت، ويضاف أيضًا إلى القرار في الملف الشامل لقواعد البيانات؛ لغرض ربط قاعدة البيانات بالمستندات، فعلى سبيل المثال: يحفظ ملف القرار المصور باسم (٠١-٤-٠٢.pdf)، ويحفظ الملف النصي باسم (٠١-٤-٠٢.docx)، كما يوضحه الجدول (٨) أدناه.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٨) الرمز المرجعي المستخدم في ربط القرارات وتسمية الملفات

الرمز المرجعي	الدولة	الرقم التسلسلي	نوع القرار	رقم القرار	عنوان القرار	الكلمات المفتاحية	سنة الإصدار	جهة إصدار القرار	مجال القرار
٠٤-٣٥-٠٤	تونس	٣٥	مستقل	٥٠/٩٤	تدعيم التعريب في الإدارة	الإذاعة المتلفزة- الوثائق الإدارية- التعريب- اللوحات- المعلقات.	١٩٩٤	وزير الصحة	صحي

وبذلك تكتمل مرحلة جمع البيانات، وتسلم وفقًا للصيغة الرقمية التي ستوصف في القسم التالي.

٣. منظومة البيانات:

صممت منظومة بيانات المشروع لخدمة أهداف الباحثين والمستفيدين من المنظومة، وروعي في تصميمها أن تكون قابلة للتحديث والتطوير في المستقبل. ووفقًا لذلك، فقد صممت نماذج جمع البيانات بصيغة رقمية، ووحد استخدامها في الدول المختلفة؛ لضمان توافق قواعد البيانات المستقلة لكل دول مع قواعد البيانات الخاصة بالدول الأخرى، وصممت المنظومة كذلك؛ لتكون قابلة للاستخدام في الأنظمة الرقمية التي قد تطور لاحقًا لإدارة المنظومة على الشبكة العنكبوتية، وفيما يلي تصور يوضح طبيعة منظومة البيانات.

تتكون المنظومة من مستند رقمي شامل للقرارات الموسمة من الدول العربية مجتمعة، ومستندات مفردة تمثل قرارات الدول العربية، والبيانات المتعلقة بها، ومجلدات خاصة بنسخ القرارات التي رصدت في مستند المنظومة، وتحفظ البيانات الخاصة بالقرارات في مستند رقمي بحسب الوسوم المحددة في منهجية جمع البيانات، ويمكن استعراض المستند والعمل عليه باستخدام برامج الجداول الحسابية، مثل: (Microsoft Excel)، ومن خلال هذا الملف يصل المستخدم إلى كل القرارات المرصودة من الدول المختلفة، ويستعرض بياناتها، مثل: تاريخ الإصدار، أو مجال القرار، أو النبذة المختصرة عن القرار وغيرها. إضافةً إلى ذلك،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يمكـن لمسـتخدم المنظومـة البحـث عـن القـرارات أو فرزهـا بحسـب تلـك البيانـات؛ فيمكـن – علـى سـبيل المثـال – رصـد جميـع القـرارات المصـدرة في العـام (٢٠٠٥م) في دولـة مـا أو في جميـع الـدول، أو القـرارات المتعلقـة بالصحـة في جميـع الـدول العربيـة، أو القـرارات الخاصـة بدولـة البحريـن وهكـذا، وإضافـةً إلى المسـتند الشـامل، تحتـوي المنظومـة الرقميـة علـى مجلـدات تخـزن فيهـا جميـع القـرارات المرصـودة في مرحلـة جمـع البيانـات، وتسـمى المسـتندات الخاصـة بـكل قـرار بالرمـز المرجعـي الفريـد المخصـص لهـا، ويسـتخدم الرمـز المرجعـي لربـط الملفـات الرقميـة بالقـرارات في مسـتند البيانـات الشـامل؛ مـن خـلال (رابـط تشـعبي)، وعنـد اكتمـال منظومـة البيانـات مـن مجلـدات ومسـتندات، تسـلم بصيغـة رقميـة مفتوحـة يمكـن العمـل عليهـا، والإضافـة إليهـا كأحـد مخرجـات المشـروع.

٤. منهجية تحليل البيانات وكتابة التقارير:

يفصـل هـذا القسـم المنهجيـة المتبعـة لكتابـة تقاريـر دراسـة الحالـة للـدول العربيـة والتقريـر النهائي للمشـروع، والإجـراءات التـي تتضمنهـا هـذه المراحـل، وتشـرف اللجنـة المركزيـة للمشـروع علـى: تصميـم منهجيـة تحليـل البيانـات، وتدريـب كاتبـي التقريـر، وضبـط الجـودة في تقاريـر دراسـة الحالـة وتحكيمهـا، وأمـا فيمـا يخـص التقريـر النهائي، فالمسـؤول عـن كتابتـه: (اللجنـة المركزيـة للمشـروع)، وتعرضـه بعـد الانتهـاء منـه علـى خـبراء ومختصـين بالسياسـة والتخطيـط اللغـوي؛ لتحكيمـه واعتمـاده.

وكمـا ذكـر أعـلاه، فـإن لمحلـل البيانـات مهمتـين رئيسـتين، وهمـا: توصيـف كل قـرار مـن القـرارات المدخلـة في منظومـة البيانـات، ثـم كتابـة دراسـة حالـة تحـوي تحليـلًا إجماليًّـا للسياسـات اللغويـة في البلـد وفقًـا لمنهجيـة موحـدة. أمـا بالنسـبة للمهمـة الأولى، فالمطلـوب مـن محلـل البيانـات أن يقـرأ بتمعـن بيانـات كل قـرار أدخلـه زميلـه جامـع البيانـات في البلـد الـذي ينتميـان إليـه، ثـم يكتـب عـن كل قـرار ملخصًـا وافيًـا بمضمونـه، وإن كان القـرار قصـيرًا أو مـادةً مـن قـرار أطـول، فيكتـب نصـه كامـلًا في حقـل مـن حقـول منظومـة القـرارات، تسـمى: (ملخـص القـرار)، كمـا يوضحـه الشـكل التـالي.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل (٣) منظومة البيانات وحقولها، وموضع: (ملخص القرار) الذي سيستخدمه المحلل

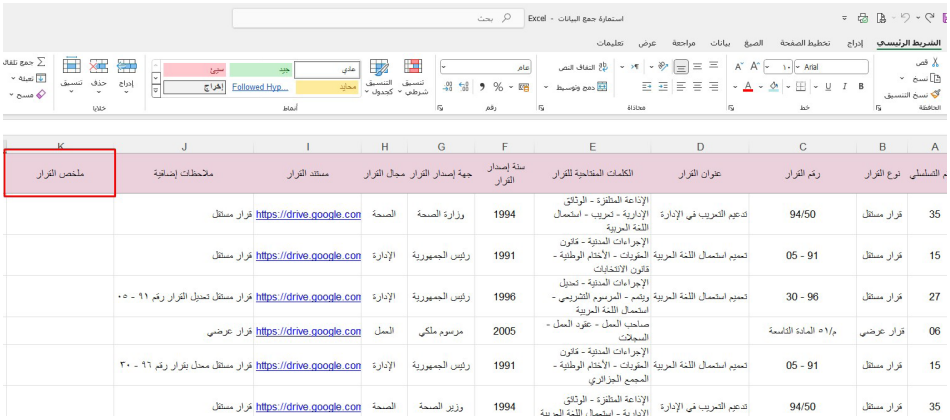

A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K
م التسلسلي	نوع القرار	رقم القرار	عنوان القرار	الكلمات المتفاتحة للقرار	سنة إصدار القرار	جهة إصدار القرار	مجال القرار	مستند القرار	ملاحظات إضافية	ملخص القرار
35	قرار مستقل	94/50	تدعيم التعريب في الإدارة	الإذاعة المنظفزة - الوثائق الإدارية - تعريب - استعمال اللغة العربية	1994	وزارة الصحة	الصحة	https://drive.google.com	قرار مستقل	
15	قرار مستقل	05 - 91	تعميم استعمال اللغة العربية	الإجراءات المدنية - قانون العقوبات - الأحكام الوطنية - قانون الانتخابات	1991	رئيس الجمهورية	الإدارة	https://drive.google.com	قرار مستقل	
27	قرار مستقل	30 - 96	تعميم استعمال اللغة العربية	الإجراءات المدنية - تعديل ونتمم - المرسوم التشريعي - استعمال اللغة العربية	1996	رئيس الجمهورية	الإدارة	https://drive.google.com	قرار مستقل تعديل القرار رقم ٩١ - ٠٥	
06	قرار عرضي	م/٥١ المادة الثامنة		صاحب العمل - عقود العمل - السجلات	2005	مرسوم ملكي	العمل	https://drive.google.com	قرار عرضي	
15	قرار مستقل	05 - 91	تعميم استعمال اللغة العربية	الإجراءات المدنية - قانون العقوبات - الأحكام الوطنية - المجمع الجزائري	1991	رئيس الجمهورية	الإدارة	https://drive.google.com	قرار مستقل معدل بقرار رقم ٩٦ - ٣٠	
35	قرار مستقل	94/50	تدعيم التعريب في الإدارة	الإذاعة المنظفزة - الوثائق الادارية - استعمال اللغة العربية	1994	وزير الصحة	الصحة	https://drive.google.com	قرار مستقل	

فستُرسل إلى محلل البيانات نسختان من القرارات التي جُمِعت، متضمنة البيانات التي أدخلها زميله في مرحلة جمع البيانات؛ النسخة الأولى تكون مغلقة الحقول ما عدا حقل: (ملخص القرار)، الذي يكتب المحلل فيه توصيفًا موجزًا لكل قرار - كما سبق بيانه - والنسخة الثانية تكون حقولها مفتوحة؛ ليتمكن المحلل من التعامل معها عند رغبته في ترتيب القرارات بحسب تواريخها، أو مجالاتها، أو أنواعها، أو جهات إصدارها، والهدف من النسخة الثانية هي مساعدته في التحليل فقط، ثم يرسل المحلل إلى اللجنة المركزية النسخة الأولى المغلقة فقط، بعد تعبئة ملخصات القرارات، وبذلك تكون قد اكتملت مهمته الأولى.

وأما بالنسبة إلى المهمة الثانية، فالمطلوب من المحلل هو أن يعد دراسة حالة إجمالية للقرارات كافة التي جُمِعت وفقًا لمنهجية موحدة تزوده بها اللجنة المركزية للمشروع، وقد أعدت منهجية تحليل البيانات لدراسة الحالة الخاصة بكل بلد عربي بعد استقراء واسع للعديد من الدراسات المهتمة بالسياسة اللغوية في البلدان المختلفة؛ حيث رصدت أهم المحاور التي تناقشها تلك الدراسات، ونتجت عن هذه الدراسة الاستقرائية هيكلة عامة يستخدمها كاتب دراسة الحالة الخاصة بالبلد محل الدراسة، ووضعت لها محددات توضح أهدافها، والمتوقع في كل جزء منها، وصمّمت هذه الخطة؛ لدراسة الحالة لتضمن اتساق التقارير التي أعدّها الباحثون من الدول المختلفة في نقاشهم للقرارات، وتقاربها في تغطيتها وطبيعتها، وليُستفاد منها في كتابة التقرير العام الذي يتبع الهيكلة ذاتها، ويعطي صورة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شاملة للقرارات والسياسات اللغوية في العالم العربي بناءً على دراسات الحالة.

وكما أسلفنا، فإنه يستخدم الباحث هذه الهيكلة في تجهيز دراسة الحالة وكتابتها، ويستند الباحث في تطوير محتوى دراسة الحالة للبلد الموكل إليه وفقًا لهذه الهيكلة على القرارات التي جمعت، والبيانات المتعلقة بها، بالإضافة إلى الدراسات والتقارير ذات العلاقة التي تناقش الوضع اللغوي في البلد، وفيما يلي ملحوظات يجب أن يراعيها كاتب التقرير في مرحلة الإعداد والكتابة، توضح غرض الدراسة، وطبيعتها، وبعضًا من حدودها، والطرق التي ستفيد فيها دراسة الحالة:

أ. الغرض من تطوير هذه الهيكلة العامة هو استحضار القضايا المهمة عند دراسة الحالة للسياسات اللغوية في الدول العربية، وضمان التناسق بين دراسات الحالة، والتأكد من شمولية دراسة الحالة لتلك القضايا.

ب. صممت هيكلة دراسة الحالة لتناسب الدول العربية المختلفة، وقد يرد تفاوت فيما يستحقه كل عنصر من تفصيل بحسب الحالة اللغوية للدولة.

ت. لكل دولة من الدول العربية دراسة حالة تخصها، ويجب أن تركز دراسة الحالة على شؤون الحالة اللغوية للدولة المسندة إلى كاتب التقرير، ويكون ذكر الدول الأخرى والأقاليم محدودًا فيما له تأثير مباشر ورئيس على الواقع اللغوي للدولة محل الدراسة.

ث. يحدد كل عنصر المكونات الفرعية له في الوصف المرافق له، ومن المهم التأكد من استيفاء هذه المكونات جميعًا في الرصد والنقاش.

ج. تكتب دراسة الحالة اعتمادًا على البيانات المرصودة في منظومة المشروع، والدراسات والتقارير ذات العلاقة بأسلوب متزن يتجنب الأحكام الشخصية والتحامل.

ح. تتنوع الأقسام بين وصف لواقع السياسات اللغوية، وتحليل كمي وكيفي لها، ومن المهم أن يكون التعاطي مع هذه الأقسام متوازنًا في توزيع المحتوى.

خ. تستخدم الأشكال البيانية والجداول لدعم التحليل الكمي، ويجب استخدام الرسوم البيانية البسيطة التي تيسّر قراءتها؛ لتوضيح النسب والاتجاهات، وترفق البيانات المكونة لتلك الرسوم والمعادلات المستخدمة لحساب البيانات بصيغة مفتوحة يمكن التعديل عليها، والتأكد من دقتها.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

د. يفيد التقرير النهائي لمنظومة قرارات السياسة اللغوية من دراسات الحالة للبلدان المختلفة، التي يحدد هذا القسم هيكلتها.

٥. تدريب جامعي البيانات ومحلليها:

صمم لتنفيذ مرحلتي جمع البيانات وتحليلها برنامج تدريبي خاص يؤهل جامعي البيانات ومحلليها لأداء مهماتهم بأكمل وجه، وخصص لهم أيضًا فريق دعم فني، ووسائل اتصال خاصة؛ للإجابة عن أسئلتهم، وتوضيح ما قد يشكل عليهم. إضافةً إلى ذلك، فقد عقد اجتماع مع عينة من جامعي البيانات ومحلليها؛ لعرض أدوات المشروع وتجريبها، واختبارها معهم، ومنحهم الفرصة لإبداء مرئياتهم وملحوظاتهم على آلية جمع البيانات، والنموذج الرقمي الخاص بها، والتعرف على التقسيمات الإدارية للمؤسسات التشريعية في البلدان العربية المختلفة.

إنَّ البرنامج التدريبي الذي صمم لجامع البيانات ومحللها - كل على حدة - يشمل مستندًا يوضح طبيعة المشروع ومستهدفاته، ويشرح بالتفصيل طبيعة القرارات التي يهدف المشروع إلى حصرها ورصد بياناتها، ويرافق هذا المستند مقطع وسائط متعددة يشرح الأدوات التي سيعمل عليها جامع البيانات أو محللها، والخطوات التي يجب عليهما اتباعها لتنفيذ مهامها. إضافةً إلى ذلك، صمم فريق المشروع مصادر متعددة الوسائط إضافية تقدم أمثلة من عمليات توسيم القرارات، وسيخصص كذلك لجميع جامعي البيانات ومحلليها حلقات نقاش افتراضيَّة (عن بعد)؛ لتجربة الأدوات، وشرح المطلوب منهم، والاستماع إلى أسئلتهم، والتحديات التي قد تواجههم، وتوفير الدعم اللازم لهم. وصممت اللجنة أيضًا نموذجًا لتقرير يعبئهُ جامع البيانات ويرفعه إلى اللجنة المركزية كل أسبوعين؛ لمتابعة العمل لدى الفرق الميدانية جميعها.

وأخيرًا، يوفر فريق المشروع بريدًا شبكيًّا خاصًّا ورقمًا هاتفيًّا يمكن للباحثين من خلالهما إرسال أسئلتهم، وما أشكل عليهم أثناء جمع البيانات أو تحليلها.

وتتوفر تفاصيل البرنامج التدريبي الخاص بجامع البيانات ومحتواه في الملحقات المرفقة مع هذا التقرير (انظر: الملحق رقم ٥ و٦)، وأما البرنامج التدريبي الخاص بمحلل البيانات، فيجري العمل على استكمال آلياته ونماذجه حاليًّا.

خامسًا
هيكلة تقارير انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي في الدول العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

خامسًا: هيكلة تقارير انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي في الدول العربية:

يكتمل العمل بإصدار تقرير نهائي عن (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، ويشمل التقرير الأقسام التالية:

- **القسم الأول:** الإطار التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى:
يتضمن استعراضًا مختصرًا وشموليًا للوضع اللغوي في البلد محل الدراسة ضمن الإطار التاريخي المحدد للتقرير، ويحدد هذا القسم: اللغات المستخدمة في البلد، ومجالات الاستخدام، والتوزيع الديموغرافي لمستخدميها.

- **القسم الثاني:** تاريخ السياسات اللغوية:
يتضمن رصدًا للمحطات التاريخية المهمة التي تشكلها السياسات اللغوية، واستعراضًا لأبرز السياسات اللغوية على الخط الزمني الداخل ضمن تغطية التقرير.

- **القسم الثالث:** رصد تحليلي للسياسات اللغوية:
يتضمن تحليلًا شاملًا لأبرز القضايا التي تعالجها السياسات اللغوية، واستعراضًا للاتجاهات والدوافع المحركة للسياسات اللغوية، ونقاشًا لنقاط التحول الجوهرية التي مرت بها السياسات اللغوية في الدولة محل البحث.

- **القسم الرابع:** مجالات السياسات اللغوية:
يتضمن وصفًا كميًّا لتوزيع السياسات اللغوية على الموضوعات المختلفة، ويليه تحليل كيفي لأثر هذا التوزيع على الوضع اللغوي في البلد؛ من خلال شمولية السياسات اللغوية للمجالات المختلفة، وتأثيرها على الواقع اللغوي في البلد محل الدراسة.

- **القسم الخامس:** أنواع السياسات اللغوية:
يتضمن تحليل السياسات اللغوية المرصودة؛ بالنظر إلى تصنيفها وفقًا لأنواع التخطيط والسياسات اللغوية، مثل: (تخطيط الوضع، أو المتن، أو الاكتساب، أو المكانة)، وكذلك وفقًا للأنشطة الشائعة في مجال التخطيط والسياسات اللغوية، مثل: (التنقية، والإحياء اللغوي، والتقييس اللغوي، ونشر اللغة وغيرها)، ويبدأ التحليل بوصف كمي يوضح توزيع السياسات

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المرصودة على أنواع السياسات والأنشطة، ثم يناقش أثر هذا التوزيع على الواقع اللغوي في البلد محل الدراسة.

- **القسم السادس:** العوامل المؤثرة على الوضع اللغوي والسياسات اللغوية:
يتضمن مناقشة انعكاس المؤثرات (الاجتماعية، والثقافية، والدينية، والسياسية) على السياسات اللغوية التي رصدت، واستعراض الجهات المؤثرة في تشريع هذه السياسات وتطبيقها.
- **القسم السابع:** التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:
يتضمن أبرز التحديات التي تؤثر على الواقع اللغوي، ووجوه التعزيز التي تضمن تحقيق أهداف السياسات اللغوية، وتلافي المشكلات القائمة.

سادسًا
هيكلة التقرير النهائي للمشروع

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

سادسًا: هيكلة التقرير النهائي للمشروع:

تتوافق هيكلة التقرير النهائي للمشروع مع الهيكلة المعتمدة لدراسة الحالة؛ حيث صممت لتفيد التقرير النهائي من مجموع دراسات الحالة الخاصة بالدول العربية الاثنتين وعشرين، وبذلك يوفر التقرير النهائي صورة شاملة عن حالة السياسات اللغوية في العالم العربي، ويعكس أبرز القضايا والظواهر التي تظهرها مجموعة دراسات الحالة. وبهذه الصورة، يكون التقرير مقاربًا لطبيعة الدراسات التلوية في كونه يظهر صورة بانورامية للقضايا التي درستها دراسات الحالة منفردة، ويظهر الاتجاهات التي تحويها. وإضافةً إلى دراسات الحالة، فإن التقرير النهائي سيفيد أيضًا من البيانات الخام التي توفرها منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية عن الصورة الإجمالية للسياسات اللغوية، ويبني عليها محتواه في وصف واقع السياسات اللغوية في العالم العربي وتحليله، وتتولى كتابة التقرير النهائي اللجنة المركزية للمشروع، ويحكمه مختصون وخبراء في السياسات اللغوية. وفيما يلي تفصيل الهيكلة الخاصة بالتقرير:

- **القسم الأول: اللغة العربية واللغات الأخرى في الدول العربية:**
فصل تمهيدي يضع تصورًا عن وضع اللغة العربية واللغات الأخرى في الدول العربية، ويناقش هذا القسم: التعدد اللغوي، ومجالات الاستخدام، والتوزيع الديموغرافي لمستخدمي اللغات.

- **القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية:**
رصد للمحطات التاريخية المهمة التي تشكلها السياسات اللغوية في الدول العربية، واستعراض لأبرز السياسات اللغوية على الخط الزمني الداخل ضمن تغطية التقرير.

- **القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية:**
تحليل شامل على مستوى الدول العربية لأبرز القضايا التي تعالجها السياسات اللغوية، واستعراض للاتجاهات والدوافع المحركة لتلك السياسات، ونقاش لنقاط التحول الجوهرية التي مرت بها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **القسم الرابع: مجالات السياسات اللغوية:**
وصف كمي لتوزيع السياسات اللغوية على الموضوعات المختلفة على مستوى الدول العربية، يليه تحليل كيفي لمدى شمولية السياسات اللغوية للمجالات المختلفة، وتأثيرها على الواقع اللغوي في تلك الدول.

- **القسم الخامس: أنواع السياسات اللغوية:**
تحليل السياسات اللغوية المرصودة في الدول العربية؛ بالنظر إلى تصنيفها وفقًا لأنواع التخطيط والسياسات اللغوية، مثل: (تخطيط الوضع، أو المتن، أو الاكتساب، أو المكانة)، وكذلك وفقًا للأنشطة الشائعة في مجال التخطيط والسياسات اللغوية، مثل: (التنقية، والإحياء اللغوي، والتقييس اللغوي، ونشر اللغة وغيرها)، ويبدأ التحليل بوصف كمي يوضح توزيع السياسات المرصودة على أنواع السياسات والأنشطة، ثم يناقش أثر هذا التوزيع على الواقع اللغوي.

- **القسم السادس: العوامل المؤثرة على الوضع اللغوي والسياسات اللغوية:**
تحليل ونقاش لانعكاس المؤثرات (الاجتماعية، والثقافية، والدينية، والسياسية) على السياسات اللغوية التي رصدتها دراسات الحالة في الدول العربية، واستعراض للجهات المؤثرة في تشريع هذه السياسات وتطبيقها.

- **القسم السابع: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:**
تلخيص لأبرز التحديات التي تؤثر على الواقع اللغوي من وحي دراسات الحالة، ووجوه التعزيز الممكنة للواقع اللغوي، والوجود النظامي للغة العربية في الدول العربية بما يحقق أهداف السياسات اللغوية، وتلافي المشكلات القائمة.

سابعًا
الاستدامة وسبل تطوير العمل

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

سابعًا: الاستدامة وسبل تطوير العمل:

أولى فريق العمل في (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية) استدامة المشروع اهتمامًا كبيرًا في مراحل تطوير منهجيات العمل، والآليات المتبعة في تنفيذ المشروع، بما يجعل القدرة على استمرار العمل وتطويره ممكنًا من قبل مالك المشروع، وفيما يلي استعراض لبعض الأوجه التي تعكس اهتمام اللجنة بالاستدامة:

١. الاهتمام بتوثيق محاضر اجتماعات المشروع العلمية والإدارية بتفاصيلها، بما يمكن العاملين في المشروع من تتبع تطور (الأفكار، والمنهجيات، والمسببات) الخاصة بالقرارات التي تقرها اللجنة المركزية.

٢. استقصاء النماذج المشابهة والمتقاطعة مع طبيعة المشروع إقليميًّا وعالميًّا، والإفادة من تلك التجارب في بناء الخطة التنفيذية للمشروع.

٣. تحكيم الأدوات والمنهجيات المختارة لتنفيذ المشروع داخليًّا وخارجيًّا من خلال حلقات النقاش؛ للتأكد من سلامة أدوات جمع البيانات والمنهجيات المتبعة، ومناسبتها لأغراض المشروع، وكذلك من خلال عقد حلقات نقاش استطلاعية مع عينة من المختصين والباحثين من دول عربية مختلفة؛ لإبداء مرئياتهم وملحوظاتهم، وتطوير الأدوات بناء على نتائج هذه الحلقات.

٤. التوثيق المفصل للمعايير والأدوات التي يجري من خلالها تشكيل منهجية العمل، وتنقيحها، والتأكد من الالتزام بها، مثل: معايير اختيار الباحثين وجامعي البيانات العاملين في رصد القرارات وتحليلها، أو الأدوات التي طورت لجمع البيانات وتوسيمها، أو الهيكلة التي صممت للتقارير التي ستنتج عن المشروع.

٥. توفير مصادر التدريب والدعم للعاملين في المشروع من الباحثين وجامعي البيانات، مثل: مقاطع الوسائط المتعددة التي طورت لمهام تدريب جامعي البيانات، وحلقات النقاش التدريبية؛ للتأكد من قدرة العاملين في المشروع على أداء مهامهم بأفضل صورة.

٦. تبني تقنيات وآليات تتوافق مع أنظمة البيانات المختلفة، وتخزين البيانات بصيغ يمكن تحويلها من صيغة إلى أخرى، كما يمكن البحث فيها، واستخدامها للتحليل والإضافة إليها بسهولة ويسر.

ثامناً
إحصائيات وأرقام

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ثامناً: إحصائيات وأرقام:

تستعرض الجداول والرسوم البيانية التالية عددًا من الإحصائيات والبيانات التي جرى جمعها في مشروع منظومة السياسات اللغوية للدول العربية، وتبدأ باستعراض لتوزيع القرارات بين الدول العربية الاثنتين والعشرين، ثم استعراض نوع القرار من حيث كونه مستقلًا أو تابعًا، يتبع ذلك تقسيم القرارات على الإطار الزمني، ثم تقسيم القرارات على المجالات الحيوية التي تتناولها، ثم تصنيف القرارات وفقًا لأنواع التخطيط اللغوي الرئيسة، ثم بيان تفصيلي بأغراض القرارات

١-توزيع القرارات:

م	الدولة	عدد القرارات
١	اليمن	٧٦
٢	موريتانيا	٧٢
٣	المغرب	٩٨
٤	مصر	٢١٩
٥	ليبيا	٤٨
٦	لبنان	٧٢
٧	الكويت	٤٨
٨	قطر	١٤٧
٩	فلسطين	٦١
١٠	عمان	٦١
١١	العراق	٦٩
١٢	الصومال	٢٨

م	الدولة	عدد القرارات
١٣	سوريا	١٢٠
١٤	السودان	٣٧
١٥	السعودية	١٦١
١٦	جيبوتي	١٩
١٧	جزر القمر	١٣
١٨	الجزائر	٧٢
١٩	تونس	٤٢
٢٠	البحرين	٤١
٢١	الإمارات	١١٦
٢٢	الأردن	١١٨
	المجموع	١٧٣٨

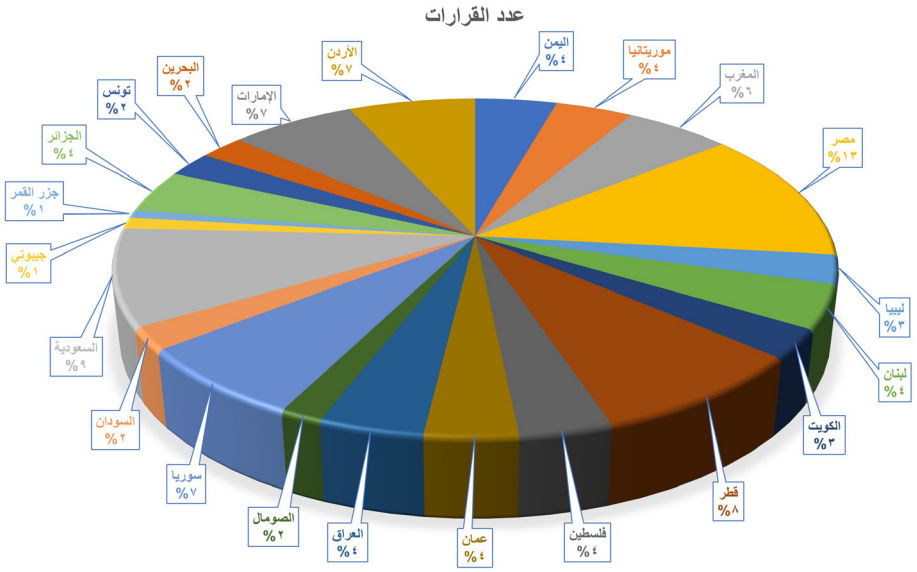

٢-نوع القرار:

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٣٩٤
قرار عرضي	١٣٤٤
المجموع	١٧٣٨

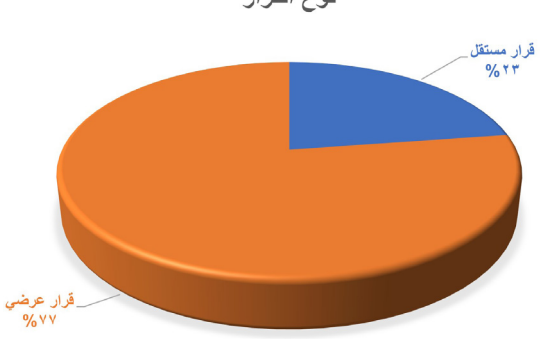

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٣- سنة الإصدار

م	سنة الإصدار	العدد
١	١٩٠٠	٢
٢	١٩٠٨	١
٣	١٩٢١	٢
٤	١٩٢٣	١
٥	١٩٢٤	١
٦	١٩٢٥	٢
٧	١٩٢٦	١
٨	١٩٢٨	٥
٩	١٩٣٠	١
١٠	١٩٣١	٢
١١	١٩٣٢	١
١٢	١٩٣٦	١
١٣	١٩٣٨	١
١٤	١٩٣٩	٢
١٥	١٩٤٢	١
١٦	١٩٤٣	٢
١٧	١٩٤٥	٣
١٨	١٩٤٦	٤
١٩	١٩٤٧	٤
٢٠	١٩٤٨	١
٢١	١٩٤٩	٣
٢٢	١٩٥٠	١
٢٣	١٩٥١	١
٢٤	١٩٥٢	٧

م	سنة الإصدار	العدد
٢٥	١٩٥٣	٥
٢٦	١٩٥٤	٣
٢٧	١٩٥٥	٥
٢٨	١٩٥٦	٢
٢٩	١٩٥٧	٢
٣٠	١٩٥٨	٤
٣١	١٩٥٩	٦
٣٢	١٩٦٠	٢
٣٣	١٩٦١	٦
٣٤	١٩٦٢	١٢
٣٥	١٩٦٣	٥
٣٦	١٩٦٤	٩
٣٧	١٩٦٥	٥
٣٨	١٩٦٦	٣
٣٩	١٩٦٧	٣
٤٠	١٩٦٨	٧
٤١	١٩٦٩	٧
٤٢	١٩٧٠	١٠
٤٣	١٩٧١	٩
٤٤	١٩٧٢	١٢
٤٥	١٩٧٣	٣
٤٦	١٩٧٤	٢
٤٧	١٩٧٥	١١
٤٨	١٩٧٦	١٢

م	سنة الإصدار	العدد
٤٩	١٩٧٧	٨
٥٠	١٩٧٨	٨
٥١	١٩٧٩	١٠
٥٢	١٩٨٠	١٦
٥٣	١٩٨١	٧
٥٤	١٩٨٢	٧
٥٥	١٩٨٣	١٤
٥٦	١٩٨٤	١٩
٥٧	١٩٨٥	١٠
٥٨	١٩٨٦	١١
٥٩	١٩٨٧	١٢
٦٠	١٩٨٨	٥
٦١	١٩٨٩	١٦
٦٢	١٩٩٠	٢١
٦٣	١٩٩١	٢٥
٦٤	١٩٩٢	٣١
٦٥	١٩٩٣	١٥
٦٦	١٩٩٤	٢٧
٦٧	١٩٩٥	٢٣
٦٨	١٩٩٦	١٦
٦٩	١٩٩٧	٢٣
٧٠	١٩٩٨	٣٩
٧١	١٩٩٩	٢٢
٧٢	٢٠٠٠	٢٩

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

م	سنة الإصدار	العدد
٧٣	٢٠٠١	٤٥
٧٤	٢٠٠٢	٣٥
٧٥	٢٠٠٣	٣٤
٧٦	٢٠٠٤	٣٦
٧٧	٢٠٠٥	٣١
٧٨	٢٠٠٦	٤١
٧٩	٢٠٠٧	٤٩
٨٠	٢٠٠٨	٢٧
٨١	٢٠٠٩	٢٩

م	سنة الإصدار	العدد
٨٢	٢٠١٠	٣٥
٨٣	٢٠١١	٣٩
٨٤	٢٠١٢	٤٧
٨٥	٢٠١٣	٤٧
٨٦	٢٠١٤	٧٢
٨٧	٢٠١٥	٤٢
٨٨	٢٠١٦	٥٣
٨٩	٢٠١٧	٦٣
٩٠	٢٠١٨	٦٤

م	سنة الإصدار	العدد
٩١	٢٠١٩	٧٦
٩٢	٢٠٢٠	٧٣
٩٣	٢٠٢١	٧٠
٩٤	٢٠٢٢	٨٧
٩٥	٢٠٢٣	٣١
٩٦	٢٠٢٤	٣
المجموع		١٧٣٨

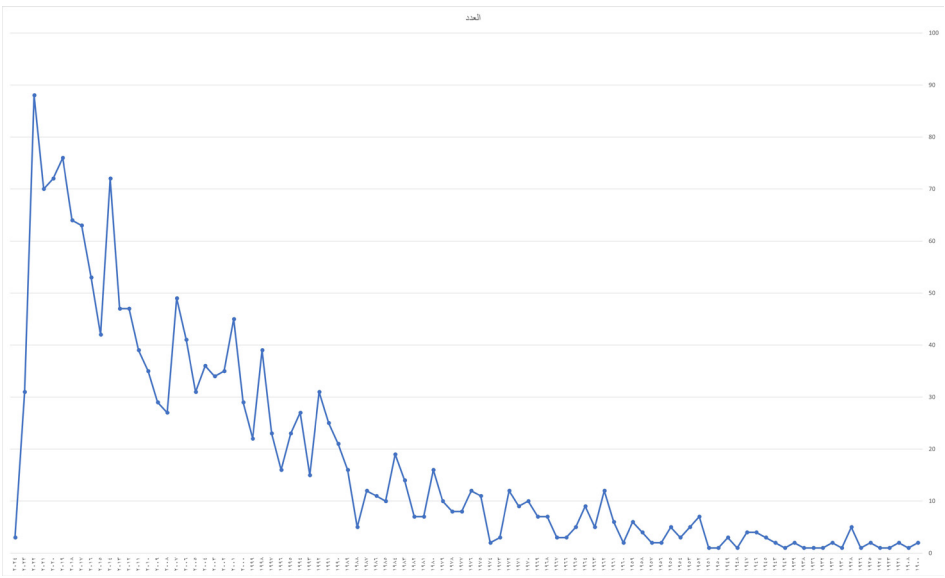

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٤-مجال القرار:

مجال القرار	العدد
الاقتصاد	٣٠٧
البحوث والنشر	١٩
التعليم	٤٧٢
الدبلوماسي	٤١
الثقافة	٢٥
السفر والسياحة	١٥٩
الصحة	١٧

مجال القرار	العدد
الشؤون الدينية	٦٥
العمل	٦٠
القانون	٣٣١
الرياضة	٢٥
الإدارة	١٦١
الإعلام	٥٦
المجموع	١٧٣٨

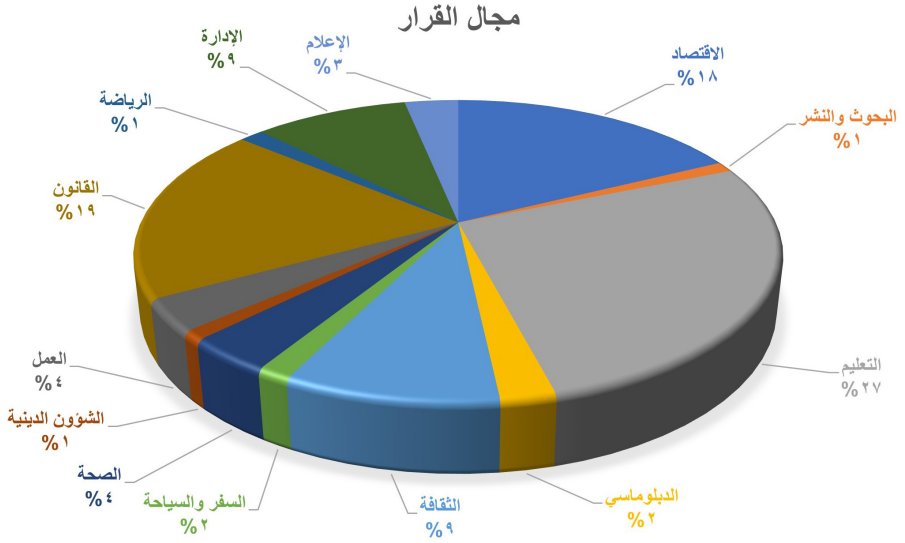

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥-أنـواع التخطيـط اللغـوي:

أنواع التخطيط اللغوي	العدد
الوضع اللغوي	٩٥٣
الاكتساب اللغوي	٣٩٩
المكانة اللغوية	٢٣٩
المتن اللغوي	١٤٧
المجموع	١٧٣٨

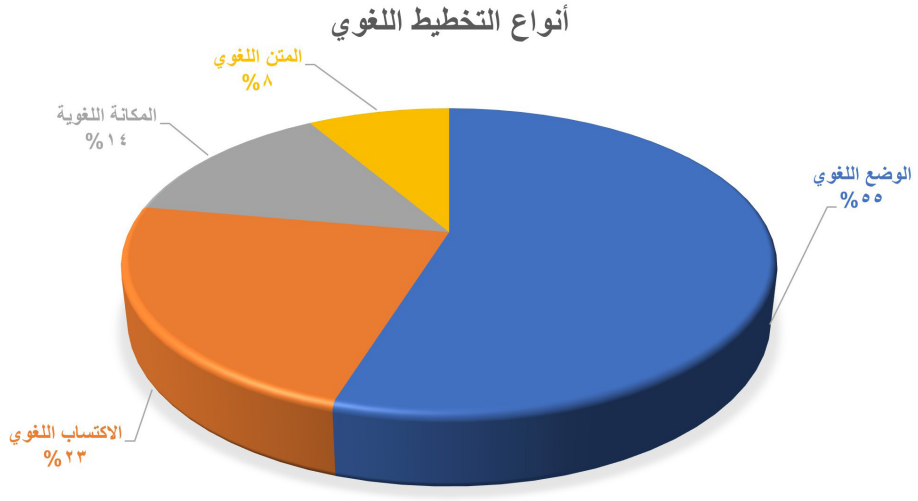

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٦ -أغراض القرارات:

أغراض القرارات	العدد
استعمال اللغة	٣٧
الاتصال بين اللغات	٣٢٨
الإصلاح اللغوي	٢٥
التبسيط الأسلوبي	٢٧
الترجمة	٣٢
صيانة اللغة	٣٣٦
التعريب	١١
التقييس اللغوي	٢٨٤

أغراض القرارات	العدد
المكانة اللغوية	٣٩
التنقية اللغوية	١٨٨
تقييس المصطلحات	١١
تمكين اللغة	٢٤٦
حماية اللغة	٣٢
نشر اللغة	١٤٢
المجموع	١٧٣٨

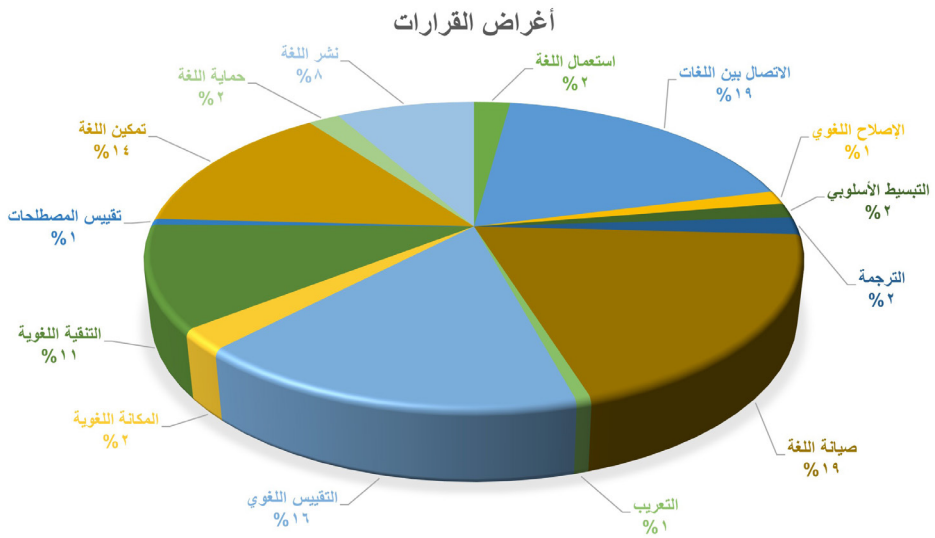

المراجع

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجـع

- الفهري، عبد القادر (٢٠١٣): السياسة اللغوية في البلدان العربية بحثًا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- المبخوت، شكري. الوغلاني، خالد. الشيباني، محمد (مح.) (٢٠١٠): السياسة القومية للغة العربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المحمود، محمود (٢٠١٥): التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا: دراسة حالة، مجلة الدراسات اللغوية، ١٧(١)، ١٦٧-٢١٨.
- المحمود، محمود (مح.) (٢٠١٦): الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية، الرياض: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية.
- المحمود، محمود (٢٠١٨): التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، ٣(٦)، ٨-٤٨.
- المحمود، محمود (٢٠٢٠): السياسة اللغوية السعودية: تحليل ودراسة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، ٨(١٣)، ١٩٣-٢٣٠.
- الودغيري، عبد العلي (٢٠١٣): لغة الأمة ولغة الأم: عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، بيروت: دار الكتب العلمية.
- وزارة الثقافة والشباب (٢٠٢٠): تقرير حالة اللغة العربية ومستقبلها، الإمارات العربية المتحدة: وزارة الثقافة.
- Johnson, D. (2013) Language policy. New York: Palgrave Macmillan.
- Lo Bianco, J. (1987). National Policy on Languages. Canberra: Australia Government.
- Matyja, M. (2020). Specificity of Multiculturalism in Switzerland. Technium Social Sciences Journal, 2, 18-36.
- Bassiouney, R. (2009) Arabic sociolinguistics. Georgetown University press.

الملاحق

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الملاحق

ملحق (1) قرار مستقل -تونس-

-116-

الجمهورية التونسية
وزارة الصحة العمومية
(الديـــوان)

تونس في 9جوان1994

عدد 50

94/50

منشـــور عـــــــــدد
(للتوزيع العام)

الموضوع : تدعيم التعريب في الادارة .

تنفيذا لتعليمات سيادة الرئيس زين العابدين بن علي الداعية الى ايلاء اللغة العربية ، بوصفها اللغة الرسمية للمؤسسات الدستورية وهياكل الادارة التونسية ، مزيدا من العناية في المصالح الادارية ، والمنشآت العمومية ، والمحيط العام ، ارجوكم ان تتخذوا التدابير الآتية :

1- تعريب معلقات التوجيه والارشاد المستعملة في الإدارات والمنشآت العمومية والتي مازالت محرّرة بلغة اجنبية.

2 -اجتناب استعمال لغة اجنبية في المراسلات والاستدعاءات الشخصية التي توجهها الى المواطنين المصالح الادارية والمنشآت العمومية الراجعة اليكم بالنظر.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

3 - استعمال اللغة العربية في انجاز مختلف العمليات الإدارية .

4 - تعريب كل الوثائق الإدارية ، وستوافيكم وزارة الصّحة العمومية في القريب بنماذج معرّبة لاهم هذه الوثائق .

5- ابراز اللغة العربية في اللّوحات واللافتات والمعلقات الموضوعة في واجهات جميع المؤسسات الادارية والصحية الواقعة تحت نظركم .

6 - استعمال اللغة العربية في كل الومضات التي تتولى بثّها الأذاعة والتلفزة في نطاق التّوعية والتثقيف الصحي .

على انه من الجائز ، عند الاقتضاء ، ان تكون الوثائق والمطبوعات الادارية مترجمة الى لغة اجنبية ، وذلك في مرتبة ثانية من حيث الموقع وحجم الحروف .

واني اذ اعلّق اهمية بالغة على التطبيق الفوري لكل ما جاء في هذا المنشور ، اهيب بكم ان تتولوا متابعة الموضوع بكل حزم وان تولوه عناية خاصة ،

والسلام.

وزير الصحة العمومية

الدكتور الهادي مهني

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الملاحق

ملحق (2) قرار عرضي - السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
رقم الصادر : ٢٥٢٩٦/ر
تاريخ الصادر : ١٤٢٦/٠٩/٠٢
المرفقات : ٢ لفة

سلمه الله

صاحب المعالي وزير العمل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

نبعث لكم طيه ما يلي:

أولاً : نسخة من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢١٩) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ القاضي بالموافقة على نظام العمل بالصيغة المرفقة بالقرار.

ثانياً : نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣هـ الصادر بالمصادقة على ذلك.

ونأمل إكمال اللازم بموجبه.. وتقبلوا تحياتنا.،،،

عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

نسخة لوزارة الداخلية
نسخة لمجلس الشورى
نسخة لوزارة الخدمة المدنية
نسخة لوزارة التجارة والصناعة
نسخة لوزارة البترول والثروة المعدنية
نسخة لوزارة المالية
نسخة لوزارة الثقافة والإعلام
نسخة لوزارة الاقتصاد والتخطيط
نسخة لوزارة النقل
نسخة لوزارة الشؤون الاجتماعية
نسخة لديوان المراقبة العامة
نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء
نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء
نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات

الملاحق

ملحق (2) قرار عرضي - السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

قرار رقم :(٢١٩)
وتاريخ :٢٢/ ٨/ ١٤٢٦هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٥٦٠٣٢/ب وتاريخ ١٤٢٥/١١/٢٤هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير العمل رقم ٥٨/س ص وتاريخ ١٤٢٠/١١/١هـ ، المرافق له مشروع نظام العمل .

وبعد الاطلاع على نظام العمل والعمال ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦هـ .

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٢٤٤) وتاريخ ١٤٢٢/٥/٢٤هـ ، ورقم (٢٠٢) وتاريخ ١٤٢٦/٥/٢٧هـ ، ورقم (٢٥٩) وتاريخ ١٤٢٦/٦/٢٦هـ ، المعدة في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤٨/٤٨) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/٢٩هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٩٠) وتاريخ ١٤٢٦/٧/٢٤هـ .

يقرر

الموافقة على نظام العمل ، بالصيغة المرافقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

رئيس مجلس الوزراء

وثيقة منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الملاحق

ملحق (2) قرار عرضي - السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م/٥١
التاريخ: ١٤٢٦/٨/٢٣هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٤٨/٤٨) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/٢٩هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام العمل ، بالصيغة المرافقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

الملاحق

ملحق (2) قرار عرضي - السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم : _____
التاريخ : / / ١٤هـ
المرفقات : _____

المادة التاسعة :

اللغة العربية هي الواجبة الاستعمال في البيانات والسجلات والملفات وعقود العمل وغيرها مما هو منصوص عليه في هذا النظام ، أو في أي قرار صادر تطبيقاً لأحكامه ، وكذلك التعليمات التي يصدرها صاحب العمل لعماله .

وإذا استعمل صاحب العمل لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية في أي من الحالات المذكورة ، فإن النص العربي هو المعتمد دون غيره .

المادة العاشرة :

تحسب جميع المدد والمواعيد المنصوص عليها في هذا النظام بالتقويم الهجري ، ما لم ينص في عقد العمل أو لائحة تنظيم العمل على خلاف ذلك .

المادة الحادية عشرة :

١- إذا عهد صاحب العمل لأي شخص طبيعي أو معنوي القيام بعمل من أعماله الأصلية ، أو جزء منها وجب على الأخير أن يعطي عماله كافة الحقوق والمزايا التي يعطيها صاحب العمل الأصلي لعماله ويكونان مسؤولين عنها بالتضامن فيما بينهما .

٢- إذا تعدد أصحاب العمل كانوا مسؤولين بالتضامن فيما بينهم عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن هذا النظام وعقود العمل .

المادة الثانية عشرة :

يجب على صاحب العمل والعامل معرفة أحكام نظام العمل بجميع محتوياته ليكون كلٌ منهما على بينة من أمره وعالماً بما له وما عليه . وعلى صاحب العمل الذي يشغّل عشرة عمال فأكثر أن يقدم للوزارة خلال سنة من تاريخ سريان هذا النظام أو تاريخ بلوغ النصاب - لائحة لتنظيم العمل تتضمن الأحكام الداخلية للعمل ، ويجب أن تكون هذه اللائحة شاملة لقواعد تنظيم العمل وما يتصل به من أحكام ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة

وثيقة منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ملحق (٣)
قرار مستقل معدَّل - الجزائر

قوانـــين

قانون رقم 91 - 05 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، ولاسيما المواد 3، 58، 80، 115، 117 و155 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات المدنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 92 المؤرخ في 28 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والمتضمن إجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، المتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 70 - 20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتضمن وجوب استعمال اللغة العربية في تحرير جميع وثائق الحالة المدنية،

- وبمقتضى الامر رقم 73 - 55 المؤرخ في 4 رمضان عام 1393 الموافق أول أكتوبر سنة 1973 والمتضمن تعريب الأختام الوطنية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 35 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 16 أبريل سنة 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين، ولاسيما المادة 8 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 05 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 10 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتضمن إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 27 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1408 الموافق 12 يوليو سنة 1988 والمتضمن تنظيم التوثيق، ولاسيما المادة 18 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 11 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ولا سيما المواد 2، 3، و4 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 13 المؤرخ في 5 محرم عام 1410 الموافق 7 غشت سنة 1989 والمتضمن قانون الانتخابات المعدل والمتمم، ولا سيما المادة 125 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 16 المؤرخ في 13 جمادى الاولى عام 1410 الموافق 11 ديسمبر سنة 1989 والمتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني وسيره،

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

– وبمقتضى القانون رقم 89 – 21 المؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1410 الموافق 12 ديسمبر سنة 1989 والمتضمن القانون الاساسي للقضاء،

– وبمقتضى القانون رقم 89 – 22 المؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1410 الموافق 12 ديسمبر سنة 1989 والمتعلق بصلاحيات المحكمة العليا، وتنظيمها وسيرها، ولاسيما المادة 5 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 07 المؤرخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالاعلام، ولاسيما المادة 6 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، ولاسيما المادة 38 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، ولاسيما المادة 12 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 31 المؤرخ في 17 جمادى الاولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 32 المؤرخ في 17 جمادى الاولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بتنظيم مجلس المحاسبة وسيره،

– وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الاولى : يحدد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها، وحمايتها.

المادة 2 : اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة.

يجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة، واستعمالها من النظام العام.

المادة 3 : يجب على كل المؤسسات أن تعمل لترقية اللغة العربية، وحمايتها، والسهر على سلامتها، وحسن استعمالها.

تمنع كتابة اللغة العربية بغير حروفها.

الفصل الثاني

مجالات التطبيق

المادة 4 : تلزم جميع الادارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللغة العربية وحدها في كل أعمالها من اتصال، وتسيير إداري، ومالي، وتقني، وفني.

المادة 5 : تحرر كل الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية.

يمنع في الاجتماعات الرسمية استعمال أية لغة أجنبية في المداولات والمناقشات.

المادة 6 : تحرر العقود باللغة العربية وحدها.

يمنع تسجيلها وإشهارها إذا كانت بغير اللغة العربية.

المادة 7 : تحرر العرائض والاستشارات وتجرى المرافعات أمام الجهات القضائية باللغة العربية.

تصدر الأحكام والقرارات القضائية وآراء المجلس الدستوري ومجلس المحاسبة وقراراتهما باللغة العربية وحدها.

المادة 8 : يجب أن تجرى باللغة العربية المسابقات والامتحانات الخاصة بالالتحاق بجميع الوظائف في الإدارات والمؤسسات.

وثيقة منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المادة 9 : تنظم وتجرى باللغة العربية الفترات التدريبية، والملتقيات الوطنية، والتربصات المهنية والتكوينية، والتظاهرات العامة.

يمكن أن تستعمل استثناء اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة العربية في الندوات والملتقيات والتظاهرات الدولية.

المادة 10 : تكون الأختام الرسمية والدمغة، والعلامات المميزة للسلطات والإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات مهما تكن طبيعتها باللغة العربية وحدها.

المادة 11 : تكون مراسلات جميع الإدارات والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية وحدها.

المادة 12 : يكون تعامل جميع الإدارات والهيئات والمؤسسات والجمعيات مع الخارج باللغة العربية.

تبرم المعاهدات والاتفاقيات باللغة العربية.

المادة 13 : تصدر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باللغة العربية وحدها.

المادة 14 : تصدر الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني باللغة العربية وحدها.

المادة 15 : يكون التعليم والتربية والتكوين في كل القطاعات، وفي جميع المستويات والتخصصات، باللغة العربية، مع مراعاة كيفيات تدريس اللغات الأجنبية.

المادة 16 : يجب أن يكون الاعلام الموجه للمواطن باللغة العربية مع مراعاة أحكام المادة 13 من قانون الاعلام.

يمكن أن يكون الاعلام المتخصص أو الموجه إلى الخارج باللغات الأجنبية.

المادة 17 : تعرض الأفلام السينمائية و/أو التلفزيونية والحصص الثقافية والعلمية باللغة العربية أو تكون معربة أو ثنائية اللغة.

المادة 18 : تجري جميع التصريحات والتدخلات والندوات وكل الحصص المتلفزة باللغة العربية مع مراعاة أحكام قانون الإعلام.

وتعرب إذا كانت باللغة الأجنبية.

المادة 19 : يتم الإشهار بجميع أنواعه باللغة العربية.

يمكن استثناء استعمال لغات أجنبية الى جانب اللغة العربية عند الضرورة وبعد إذن الجهات المختصة.

المادة 20 : تكتب باللغة العربية وحدها، العناوين، واللافتات، والشعارات، والرموز، واللوحات الإشهارية، وكل الكتابات المطلية، أو المضيئة، أو المجسمة، أو المنقوشة، التي تدل على مؤسسة، أو هيئة، أو محل، أو التي تشير الى نوعية النشاط الممارس، مع مراعاة جودة الخط وسلامة المبنى والمعنى.

يمكن أن تضاف لغات أجنبية الى اللغة العربية في الاماكن السياحية المصنفة.

المادة 21 : تطبع باللغة العربية، وبعدة لغات أجنبية، الوثائق، والمطبوعات، والأكياس، والعلب، التي تتضمن البيانات التقنية وطرق الاستخدام، وعناصر التركيب، وكيفيات الاستعمال التي تتعلق على وجه الخصوص بما يأتي :

- المنتجات الصيدلانية،
- المنتجات الكيماوية،
- المنتجات الخطيرة،
- أجهزة الاطفاء والانقاذ ومكافحة الجوائح.

على أن تكون الكتابة باللغة العربية بارزة في جميع الحالات.

المادة 22 : تكتب باللغة العربية الأسماء والبيانات المتعلقة بالمنتجات والبضائع والخدمات، وجميع الاشياء المصنوعة، أو المستوردة، أو المسوقة في الجزائر.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يمكن استعمال لغات أجنبية استعمالا تكميليا.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث
هيئات التنفيذ والمتابعة والدعم

المادة 23 : تنشأ هيئة وطنية تنفيذية في مستوى رئاسة الحكومة تتكفل بمتابعة تطبيق أحكام هذا القانون.

يتم تكوين هذه الهيئة وتحدد كيفيات عملها عن طريق التنظيم.

المادة 24 : تقدم الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني ضمن بيانها السنوي عرضا مفصلا عن تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها.

المادة 25 : تسهر المجالس المنتخبة والجمعيات في حدود صلاحياتها على متابعة سير عملية تعميم استعمال اللغة العربية وسلامتها.

المادة 26 : يسهر المجمع الجزائري للغة العربية، طبقا لأحكام القانون، على إثراء اللغة العربية، وترقيتها، وتطوير استعمالها لضمان إشعاعها.

المادة 27 : ينشأ مركز وطني يتكفل بما يأتي :

– تعميم استعمال اللغة العربية بكل الوسائل الحديثة الممكنة.

– ترجمة البحوث العلمية والتكنولوجية من اللغات الأجنبية الى اللغة العربية، ونشرها.

– ترجمة الوثائق الرسمية عند الطلب،

– مـــزاوجـة لغـة الأشرطـة العلميـة، والثقـافيـة والوثائقية.

– تجسيد البحوث النظرية للمجمع الجزائري للغة العربية والمجامع العربية الأخرى في واقع الحياة العملية.

المادة 28 : تخصص الدولة جوائز لأحسن البحوث العلمية المنجزة باللغة العربية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الرابع
أحكام جزائية

المادة 29 : تعد الوثائق الرسمية المحررة بغير اللغة العربية باطلة.

تتحمل الجهة التي أصدرتها أو صادقت عليها مسؤولية النتائج المترتبة عليها.

المادة 30 : كل إخلال بأحكام هذا القانون يعد خطأ جسيما يستوجب جزاء تأديبيا.

المادة 31 : كل مخالفة لأحكام المواد 17، 18، 19، 20، 21 و22 أعلاه، يعاقب عليها بغرامة مالية تتراوح بين 5.000 دج و10.000 دج.

المادة 32 : يعاقب بغرامة مالية من 1.000 دج الى 5.000دج كل من وقّع على وثيقة محررة بغير اللغة العربية، أثناء ممارسة مهامه الرسمية.

غير أنه يمكن التوقيع على بعض الوثائق المترجمة التي يحتج بها في الخارج.

المادة 33 : يتعرض مسؤولو المؤسسات الخاصة والتجار والحرفيون الذين يخالفون أحكام هذا القانون لغرامة مالية تتراوح بين 1.000 دج و5.000 دج.

وفي حالة العود تغلق المؤسسة أو المحل مؤقتا أو نهائيا.

المادة 34 : تعاقب الجمعية ذات الطابع السياسي التي تخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية تتراوح بين 10.000 دج و100.000 دج.

وفي حالة العود تطبق عليها أحكام المادة 33 من القانون رقم 89 – 11 المؤرخ في 05 يوليو سنة 1989 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

وثيقة منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المادة 35 : يحق لكل ذي مصلحة مادية أو معنوية في تطبيق هذا القانون أن يتظلم أمام الجهات الإدارية أويرفع دعوى قضائية ضد أي تصرف مخالف لأحكام هذا القانون.

الفصل الخامس
أحكام انتقالية

المادة 36 : تطبق أحكام هذا القانون فور صدوره، على أن تنتهي العملية بكاملها في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 1992.

المادة 37 : يتم التدريس باللغة العربية وحدها في كل مؤسسات التعليم العالي، والمعاهد العليا، ابتداء من السنة الأولى الجامعية 92/91، على أن تتواصل العملية حتى التعريب الشامل والنهائي في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 1997.

المادة 38 : تكتب التقارير والتحاليل والوصفات الطبية باللغة العربية.

غير أنه يجوز استثناء كتابتها باللغة الاجنبية الى أن يتم التعريب النهائي للعلوم الطبية والصيدلانية.

المادة 39 : يمنع على الهيئات والمؤسسات استيراد أجهزة الإعلام الآلي والابراق، وكل الأجهزة الخاصة بالطبع والكتابة، إذا لم تكن موظفة للحرف العربي،

الفصل السادس
احكام نهائية

المادة 40 : تلغى أحكام الأمر رقم 68 – 92 المؤرخ في 23 محرم سنة 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والمتضمن إجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، وكذلك أحكام الأمر رقم 73 – 55 المؤرخ في 4 رمضان سنة 1393 هـ الموافق 1 أكتوبر سنة 1973 م والمتضمن تعريب الاختام الوطنية، المذكورين أعلاه، وكذا جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

المادة 41 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991.

الشاذلي بن جديد

المطبعة الرسمية 7 و9 و13 شارع عبد القادر بن مبارك – الجزائر

ملحق (4)

قرار مستقل معدّل - الجزائر

11 شعبان عام 1417 هـ الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 81 5

أوامر

أمر رقم 96 - 30 مؤرّخ في 10 شعبان عام 1417 الموافق 21 ديسمبر سنة 1996، يعدّل ويتمّم القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على الدّستور، لاسيّما المواد 3 و122 و126 و179 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة،

- وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 92 - 02 المؤرّخ في 3 محرّم عام 1413 الموافق 4 يوليو سنة 1992 والمتعلّق بتطبيق القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة،

- وبعد مصادقة المجلس الوطنيّ الانتقاليّ،

يصدر الأمر الآتي نصّه :

المادّة الأولى : يعدّل هذا الأمر ويتمّم القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

المادّة 2 : تعدّل وتتمّم المادّة 11 من القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

"*المادّة 11* : تكون المعاملات والمراسلات في جميع الإدارات والمؤسّسات والجمعيّات على اختلاف أنواعها باللّغة العربيّة.

غير أنّ تعامل الإدارات والهيئات والجمعيّات مع الخارج يكون وفقا لما يتطلّبه التّعامل الدّوليّ".

المادّة 3 : تعدّل وتتمّم الفقرة الثّانية من المادّة 12 من القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

"*المادّة 12* : .....

تبرم المعاهدات والاتّفاقيّات باللّغة العربيّة، مع مراعاة ما يتطلّبه التّعامل الدّوليّ".

المادّة 4 : تعدّل وتتمّم المادّة 18 من القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 و المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

"*المادّة 18* : تكون جميع التّصريحات والتّدخّلات والنّدوات وكلّ الحصص المتلفزة باللّغة العربيّة.

وتعرّب إذا كانت بلغة أجنبيّة".

المادّة 5 : تعدّل وتتمّم المادّة 23 من القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

وثيقة منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

"المادّة 23 : ينشأ مجلس أعلى للّغة العربيّة ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهوريّة.

يقوم على الخصوص بما يأتي :

– متابعة تطبيق أحكام هذا القانون وكلّ القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللّغة العربيّة وحمايتها وترقيتها وتطويرها،

– التّنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة وترقيتها وتطويرها،

– تقييم أعمال الهيئات المكلّفة بتعميم استعمال اللّغة العربيّة وترقيتها وتطويرها،

– صلاحيّة النّظر في ملاءمة الآجال المتعلّقة ببعض التّخصّصات في التّعليم العالي المنصوص عليها في المادّة 7 المعدّلة والمتمّمة للفقرة الثّانية من المادّة 36،

– تقديم تقرير سنويّ عن عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة إلى رئيس الجمهوريّة.

يمكن إضافة صلاحيّات أخرى بموجب مرسوم رئاسيّ".

المادّة 6 : تعدّل وتتمّم المادّة 32 من القانون رقم 91 – 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 و المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

"المادّة 32 : يعاقب بغرامة ماليّة من 1000 دج إلى 5000 دج كلّ من وقّع على وثيقة محرّرة بغير اللّغة العربيّة، أثناء ممارسة مهامّه الرّسميّة أو بمناسبتها، مع مراعاة أحكام المادّتين 2 و 3 المعدّلتين والمتمّمتين للمادّتين 11 و 12 من هذا الأمر.

تضاعف العقوبة في حالة العود".

المادّة 7 : تعدّل وتتمّم المادّة 36 من القانون رقم 91 – 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتحرّر كالآتي :

"المادّة 36 : تطبّق أحكام هذا الأمر فور صدوره.

ويجب استكمال عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 1998.

غير أنّه يتمّ التّدريس باللّغة العربيّة، بصفة شاملة ونهائيّة، في كلّ مؤسّسات التّعليم العالي والمعاهد العليا في أجل أقصاه 5 يوليو سنة 2000 مع مراعاة أحكام المادّة 23 أعلاه".

المادّة 8 : تلغى أحكام المادّة 37 من القانون رقم 91 – 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

المادّة 9 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر، لاسيّما المرسوم التّشريعيّ رقم 92 – 02 المؤرّخ في 3 محرّم عام 1413 الموافق 4 يوليو سنة 1992 والمذكور أعلاه.

المادّة 10: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 10 شعبان عام 1417 الموافق 21 ديسمبر سنة 1996.

اليمين زروال

ملحق (5)
شرائح عرض البرنامج التدريبي الخاص بجامع البيانات

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

نستعرض وإياك في هذا المرئي القصير خطوات ملء
استمارة جمع البيانات بالتفصيل خطوة خطوة

نبدأ على بركة الله

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

نستعرض الاستمارة بشكلها الكامل

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

افتح الاستمارة من خلال الضغط على الرابط المرسل إليك.

[5]

تأكد من اسم الدولة التي تعمل فيها وفي حال كان الاسم مختلفا فنأمل منك التواصل مع المنسق لإرسال الرابط الصحيح.

[6]

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

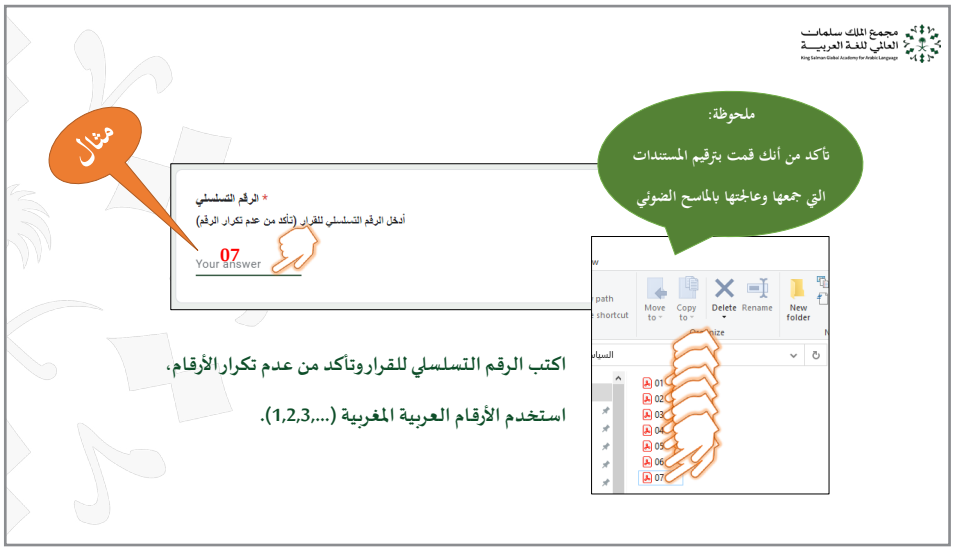

اكتب الرقم التسلسلي للقرار وتأكد من عدم تكرار الأرقام،

استخدم الأرقام العربية المغربية (...,1,2,3).

اختر نوع القرار هل هو قرار مستقل أم قرار عرضي، ثم اضغط التالي أو (Next)

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

اكتب رقم القرار والذي وضعته الجهة المصدرة له إن وجد وفي حال لم يكن للقرار رقم فيمكنك كتابة (لا يوجد)، استخدم الأرقام العربية المغربية (1,2,3,...).

أما إذا كان القرار عرضيا فاختر قرار عرضي ثم اضغط التالي أو Next

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مثال

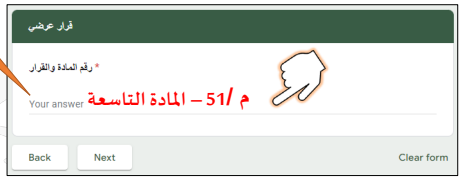

اكتب رقم القرار ورقم المادة التي تخص القرار.

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مثال

اكتب عنوان القرار وهو عبارة عن جملة واحدة توضح طبيعة القرار بصورة مختصرة فيما لا يزيد عن (200) حرف.

اكتب الكلمات الرئيسة والمهمة في القرار والتي تسهل عملية البحث لاحقا في المنظومة.

العام الميلادي الذي أصدر فيه القرار، استخدم فقط الأرقام العربية المغربية مثال (1,2,3,...).

في حال كانت سنة الإصدار بالتاريخ الهجري، فإنه يمكنك تحويله إلى السنة الميلادية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

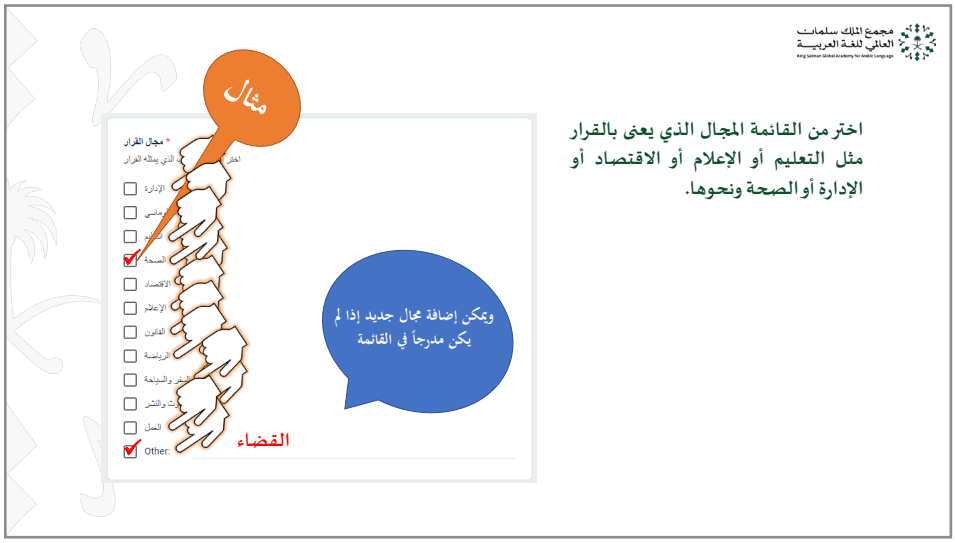

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

قم بمسح كل مستند على حدة بواسطة الماسح الضوئي (Scanner) واحفظه بصيغة (pdf)، بعد ذلك ارفق المستند بصيغة (pdf).

اضغط على استعراض أو (Browse) لتنتقل إلى الشاشة التالية.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

(الخطوة الثانية)

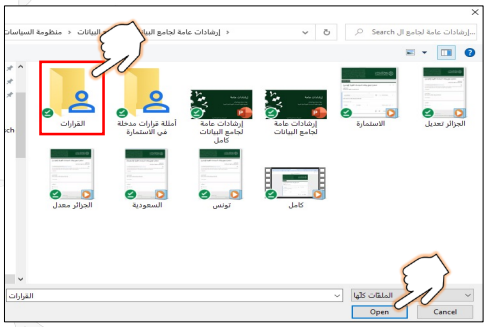

1) اجمع كل القرارات في مجلد واحد ليسهل عليك الوصول إليه واجعل اسمه كما في الصورة.

2) اختر المجلد الذي قمت بجمع القرارات فيه بعد مسحها بالماسح الضوئي، ثم اضغط على فتح أو (Open).

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

(الخطوة الثالثة)

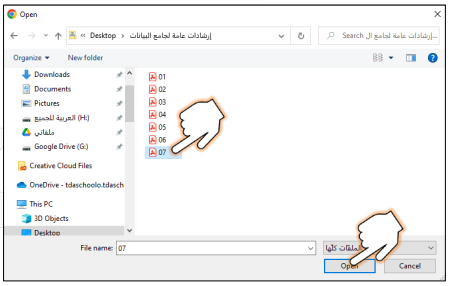

اختر المستند ذا الرقم التسلسلي الذي أدخلته في الاستمارة، ثم اضغط على فتح أو (Open).

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

(الخطوة الرابعة)

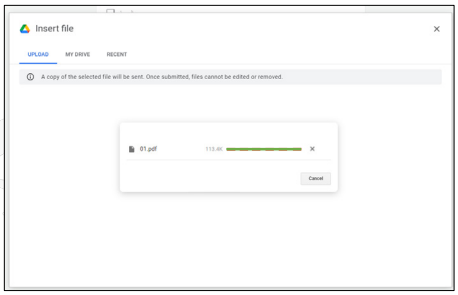

انتظر حتى اكتمال رفع المستند.

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

(الخطوة الخامسة)

هكذا .. يكون قد اكتمل رفع المستند.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

اذكر هنا إذا كان هذا القرار معدلا بقرار آخر أو هو تعديل لقرار سابق مع كتابة رقم القرار الأساس أو القرار المعدِّل. أو زودنا بأي ملحوظة يمكن أن تفيد المشروع.

وبعدها اضغط على إرسال أو **Submit**.

نشكرك على ملء الاستمارة، ونأنس بتواصلك معنا حال وجود أي استفسار أو ملحوظة.

الأستاذ حلمي المظلوم (+966552727595)

البريد الإلكتروني (p.coordinator@arabicforall.net)

شكر وتقدير

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شكر وتقدير

يتقدَّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلِّ مَن شارك في إنجاز هذه الوثيقة من خبراء وباحثين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، ويخصُّ بالشكر:

فريق الإعداد:

- د. عقيل بن حامد الشمري (رئيس الفريق).
- د. أحمد بن خالد الشريمي (عضو الفريق).
- د. محمد بن عبد الرحمن القريشي (عضو الفريق).
- د. علي بن محمد العمري (عضو الفريق).
- أ. حلمي مصطفى المظلوم (عضو الفريق).

فريق التحكيم والمراجعة:

- أ. د. محمود بن عبدالله المحمود.
- أ.د. خالد بن سليمان القوسي.
- د. حمد بن عبدالعزيز الحمود.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.